

الأربعاء ٦ يناير ٢٠٢١

مرصد انتخابات التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

تقرير بنتائج أعمال المتابعة الميدانية لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠

تقرير التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

مقدمة:

التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية يضم في عضويته 550 جمعية أهلية مشهورة طبقاً للقانون المصري في 15 محافظة مصرية وتتولى مؤسسة ملتقى الحوار مهمة القيام بدور المنسق العام للتحالف

"وقد حصلت المؤسسة على تصريح من الهيئة الوطنية للانتخابات لمتابعة سير العملية الانتخابية "لمجلس الشيوخ والنواب 2020" وحصلت على 1000 تصريح متابعة لهذه الانتخابات

وقد قام التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية بعقد 13 تدريب لمتابعيه ، وتدريبهم على متابعة الانتخابات وآليات الرصد وتوثيق المخالفات والانتهاكات ومدونة سلوك مراقبي الانتخابات ، وقد تمت التدريبات في محافظات (القاهرة ، المنوفية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الشرقية ، الغربية ، بني سويف، المنيا سوهاج ، قنا ، الأقصر ، أسوان

وفي سبيل متابعة التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية في مراحلها الثلاثة ، مرحلة ما قبل عملية التصويت ، ومرحلة التصويت ثم مرحلة الفرز وإعلان النتائج، استعان التحالف بعدد من الباحثين والخبراء في مجال متابعة الانتخابات لإعداد الأوراق والدراسات البحثية وتحقيق ما يرد من متابعي التحالف في المحافظات من معلومات لتحقيقها وتدقيقها

كما انشأ التحالف غرفة عمليات تضم عدد من الباحثين والمنسقين لتلقى استمارات المتابعة ، من متابعي التحالف باللجان المختلفة . واصدر التحالف عدد من الاخبار الصحفية والبيانات الإعلامية التي رصدت سير العملية الانتخابية على مدار اليوم الانتخابي ،

ويعد هذا التقرير هو نتائج اعمال المتابعة التي قام بها التحالف لمتابعة انتخابات مجلس النواب 2020 طبقاً للآليات الدولية لمتابعة الانتخابات وبما يتفق والدستور والقانون المصري

: ويحتوى هذا التقرير على

. المناخ العام الذي أجريت فيه انتخابات النواب 2020

- أولاً: السياق العام والبيئة السياسية والتشريعية
- "ثانياً: الجهة المشرفة على الانتخابات في مصر "الهيئة الوطنية للانتخابات

العملية الانتخابية

- الدعاية الانتخابية
- الطعون الانتخابية
- قراءة في الانجازات العامة لتصويت المرحلة الأولى :

- قراءة في الاتجاهات العامة لتصويت المرحلة الثانية :
- المتابعة الميدانية لانتخابات مجلس النواب 2020
- ملاحظات ختامية وتوصيات

المناخ العام الذي أجريت فيه انتخابات مجلس النواب 2020

أولاً: البيئة السياسية:

تتعدد الآراء في توصيف مكونات البيئة السياسية في مصر؛ حيث يري البعض أنها تشبه الدائرة التي ندور في فلكها جميعاً دون تنظيم أو ترتيب، وذلك بحسب ما نشعر به من قصور في التواجد على الأرض من الأحزاب، أو حتى الحركات السياسية. ومنهم من يري أننا نختنق في أربعة أضلاع لصندوق مغلق لا نعرف له مخرجاً سوى إلقاء الاتهامات نحو بعضنا البعض ونعت المنافسين بأقبح الصفات، وفي الحقيقية بحسب تصنيفنا فإن البيئة السياسية في مصر تتشكل من شكلا هندسياً سداسياً في الواقع السياسي يبدأ من القاعدة يمر بما فوق القاعدة وصولاً إلى الوسط وأعلاه، وينتهي بالقمة وهي كالتالي:-

القاعدة: وتضم المواطنين من كافة المجتمعات والمحافظات ذوي الطبقة الفقيرة، أو ما نسميهم بالمواطنين أصحاب صفة العامة؛ والذين لا تتجاوز طموحاتهم سوى توفير المكان الملائم للمعيشة، أو الحصول علي قوت اليوم، أو وربما وظيفة حتى وإن لم تكن مستدامة. ويمثل هذا القطاع فئة كبيرة من المجتمع المصري؛ والذين أطلق عليهم بعض النخبة "حزب الكنبة"، ولهم في الحقيقة رصيد كبير لدي الدولة في تحملهم لأعباء الإصلاح الاقتصادي، وتعول عليهم مؤسسة الرئاسة بشكل مستمر، وتحاول بكافة السبل توفير الحياة الكريمة لهم ولدوهم؛ من خلال مشروع القضاء على العشوائيات في كل محافظات مصر، ومشروع التأمين العلاجي، ومشروع القضاء على فيروس سي، وغيرها من المبادرات الرئاسية

الوسط: وتضم الطبقة المتوسطة من المجتمع المصري والتي تلتحم في بعض صفاتها مع الطبقة العادية العامة. وتتشبث في قمتها بجماعات المصالح التي تستخدم الطبقة العامة من المجتمع في ترويج موادها ومنتجاتها، وتستملك الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني؛ للحصول على الخدمات بدافع تلاحمها مع الطبقة الفقيرة والمتوسطة؛ ولعل تلاشي الطبقة المتوسطة في الآونة الأخيرة هو الفجوة التي بدأت في التقلص منذ حوالي 4 سنوات تقريباً، وكانت القطاع الأهم الذي يستطيع أن يوصل الخدمات إلى الطبقات الدنيا ويستفيد من حالة الحراك الحادثة في الطبقات العليا

الطبقة فوق الوسط: نجد جماعات المصالح مع الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات، والاتلافات وغيرها، والتي تُعد ذلك الميزان الذي إن اعتدل تواصلت أضلاع المثلث وإن مالت انقطعت أضلاع المثلث السياسي فحصلهم على الخدمات من نفوذ الأحزاب وعلاقتهم بالحكومة؛ سيدفعهم لإيصالها للطبقة الفقيرة والمتوسطة؛ حتى تدور عجلة مصالحهم، ولا عيب في أن تكون هذه الدورة بهذا الشكل بقدر ما تنتعش الطبقات الدنيا

طبقة أسفل القمة: وتتمثل في السلطة التنفيذية وتكون الحكومة ممثلة في كافة مؤسساتها ووزاراتها وهيئاتها وشركات قطاع الأعمال والأعمال العام وما إلى ذلك؛ وتكون مهمتها الأساسية تلبية احتياجات المواطنين في القاعدة وأعلاها من خلال حلقة الوصل وهي الأحزاب وجماعات المصالح.

وسط القمة: ويتمثل في السلطة التشريعية والسلطة القضائية بصفتها الجهات المُراقبة لأداء الحكومة ومحاسبتها؛ ويقع عليها عبء التفكير في مشروعات القوانين ودراستها ومناقشتها واعتمادها بما يضمن الحفاظ على الدولة وبما تفضيه إجراءات الأمن القومي المصري والعربي والإقليمي والدولي.

رأس الدولة: وهو رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، يرضى مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسلامتها، ويلتزم بأحكام الدستور ويباشر اختصاصاته على النحو المبين به. كلف الرئيس رئيساً لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، ويحق لرئيس الجمهورية إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب ويحق للرئيس تفويض بعض اختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء، أو لنوابه، أو للوزراء، أو للمحافظين.

ثانياً: التعددية السياسية في مصر

انتخابات مجلس النواب في مصر تثير العديد من القضايا المرتبطة بالحياة السياسية والحزبية، والمشاركة السياسية، والتنافس والأدوار المطلوبة من المؤسسات المجتمعية القائمة، خاصة أن النظام الانتخابي يمنح فرصة واسعة للأحزاب للظهور وأداء أدوارها، المتعددة وصولاً إلى هدفها الأساسي وهو الوصول إلى السلطة، وذلك عبر تقديم مرشحين سواء على المقاعد الفردية أو تشكيل قائمة وفق معايير واشتراطات القانون. وتعد الأحزاب الطرف الأصيل في العملية السياسية عبر أعضائها، ومرشحها الذين يعبرون عن أهداف الحزب، ويعتقدون المبادئ التي يتبناها ويروجون لها بين جموع المواطنين، ونجاح تلك الأحزاب في خلق بيئة تنافسية صحية يمثل دعماً للإطار العام للتنمية السياسية في مصر.

وعرفت مصر الظاهرة الحزبية منذ أوائل القرن العشرين، تحديداً في عام 1907 الذي اشتهر تاريخياً بأنه قد شهد فجر الحياة الحزبية في إشارة إلى بزوغ مجموعة من الأحزاب التي ساعد على ظهورها عدة عوامل كان من أهمها الظرف التاريخي الذي مرت به مصر، حيث كانت تخضع للاحتلال البريطاني منذ عام 1882، بالإضافة إلى بروز عناصر من النخبة المصرية الوطنية التي تنادى بالاستقلال ووجدت ضالتها في جموع من المؤيدين، الذين توزعوا على توجهات مختلفة في الوسائل ومتفقة على الأهداف، وكان من بينها الحزب الوطني وحزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية.

وأعقب استقلال مصر عام 1922 وإصدار أول دستور خلال القرن العشرين وهو دستور 1923، تكوين عدة أحزاب جديدة، كان في مقدمتها حزب الوفد، الذي تحول من حركة اجتماعية شعبية ثورية إلى حزب سياسي وحاز قاعدة تأييد شعبية واسعة النطاق، في ضوء نضال زعمائه لصالح القضية الوطنية، بالإضافة إلى عدة أحزاب أخرى استند بعضها إلى دعم القصر، فيما وجد آخرون السند من الاحتلال الإنجليزي.

أعقب ثورة يوليو 1952 إلغاء الأحزاب السياسية والاتجاه إلى تبني مفهوم التنظيم السياسي الوحيد بداية من هيئة التحرير، مروراً بالاتحاد القومي وصولاً إلى الاتحاد الاشتراكي الأكثر شهرة والأطول عمراً، وفرضت هذه التنظيمات الانتقال من حال المشاركة – حتى وإن كان شكلياً – إلى التعبئة لصالح النظام السياسي الجديد الذي أعقب الثورة

ولعبت هذه التنظيمات مجتمعة – على اختلاف مسمياتها – دوراً في الحشد الشعبي لصالح السياسات الثورية، التي استهدفت بناء مجتمع أكثر عدالة مختلف عما قبل الثورة يتأسس على رفض التعددية بحسبانها التي أفضت إلى تشرذم المجتمع وتفتيته إلى سادة وعبيد، حيث كان يعرف بمجتمع النصف في المائة، وكانت الممارسات السياسية السلبية عبر تدخل القصر والاحتلال واستجابة زعماء الأحزاب، ما قبل الثورة عاملاً من عوامل هذه الثورة المجيدة

وأفرزت هذه التجربة العديد من الكوادر السياسية التي تتبنى أفكاراً معينة لكنها كانت قادرة على التعبير عنه، واستقطاب المؤيدين له عبر قناعات شخصية وتدريب مؤسسي مكثف، كان ذراعاً الأشهر لمنظمة الشباب

جاءت تجربة المنابر لتمثل حلقة وسط بين التنظيم السياسي الوحيد والتجربة الثانية للتعدد الحزبي في عام 1976، ووافق الرئيس السادات على تشكيل 3 منابر تمثل التوجهات الرئيسية الكبرى – اليمين واليسار والوسط – داخل الاتحاد الاشتراكي، بحيث تسمح بمساحة من حرية النقاش داخل الكيان القائم دون السماح بتفتيت الرأي النهائي، وهو ما تواكب مع توجهات اقتصادية جديدة بعد حرب أكتوبر 1973 وجدت ترجمتها فيما عرف إعلامياً بالانفتاح الاقتصادي، الذي كان يبحث عن ركيزة سياسية أكثر ليبرالية من ذي قبل.

وخاضت هذه المنابر تجربة الانتخابات البرلمانية في عام 1976، التي كانت مؤذنه بعودة الأحزاب من جديد بناء على قرار الرئيس السادات.

جاءت تجربة التعددية الحزبية المقيدة على خلفية القانون رقم 40 لسنة 1977 ليتواصل ظهور الأحزاب السياسية سواء عبر لجنة شؤون الأحزاب أو بمقتضى أحكام قضائية، حيث رسم القضاء الخريطة الحزبية كثيراً إبان الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ليصل عدد الأحزاب قبل ثورة يناير إلى 24 حزبا يقودهم حزب كبير مسيطر هو الحزب الوطني الديمقراطي، الذي ورث الاتحاد الاشتراكي، وورثه الرئيس الأسبق مبارك، حتى تم حل الحزب بمقتضى حكم قضائي عقب ثورة يناير 2011

لم تلعب الأحزاب القائمة، قبل ثورة يناير دورها السياسي المطلوب كمعارضة وطنية، لديها رؤية وبدائل في مواجهة الحزب الحاكم آنذاك، بقدر ما سيطرت عليها الخلافات الداخلية والمصالح الشخصية التي لم تجعل منها سوى كيانات ورقية لا يتعدى تأثيرها – إن وجد – حدود مقراتها في مقابل بروز عدد من الحركات الاجتماعية، التي مثلت تعبيراً عن فقدان الثقة في الظاهرة الحزبية، وإمكانية قيامها بدور الوسيط في نقل توجهات والتعبير عن مصالح المؤيدين لها

أعقب ثورة يناير مجموعة من التعديلات الميسرة للإنشاء على قانون الأحزاب، ليصل عددها في الوقت الحاضر إلى أكثر من 108 أحزاب لا يمثل منها في برلمان 2015 سوى عشرين حزبا يتقدمهم حزب كبير، فيما تتوزع باقي المقاعد بنسب مختلفة على باقي الأحزاب الأقل في التمثيل والتأثير.

ولعل غياب المعرفة السياسية لدى قطاع معتبر من المواطنين المصريين بالأحزاب السياسية – رغم كثرة عددها – بداية من معرفة أسمائها وزعمائها فضلا عن أدوار تلك الأحزاب الحقيقية في إطار نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية، وفق نصوص الدستور الصادر عام 2014، ولا يمكن إعفاء الأحزاب الممثلة في البرلمان من هذا الأمر، فليس التمثيل في البرلمان معيارا كافيا على جماهيرية الحزب أو شعبيته، في ضوء الاعتبارات والبيئة، التي تجرى فيها الانتخابات البرلمانية.

يرتبط بذلك حالة من فقدان الثقة في هذا الكيانات الحزبية واعتبارها مجرد كيانات شكلية ليست لها قواعد تأييد شعبية حقيقية في الشارع السياسي – رغم محاولات البعض تحقيق ذلك بوسائل مختلفة – بحيث أضحى الحزب في كثير من الأحيان معبرا عن مصالح قياداته، دون أن يؤدي الدور المطلوب منه في التعبير عن مصالح قطاعات وتوجهات بعينها.

ولعل غياب الرؤية السياسية، والمرجعية الفكرية للكثير من الأحزاب السياسية، تسبب في اختفاء العديد من الأحزاب التي تم إنشاؤها خلال الفترة الماضية، حيث يعد غياب برامج الأحزاب من أهم الأسباب لتراجع دور الأحزاب في الشارع السياسي حيث يترتب على ذلك عدم اقتناع الشباب بها فلا يلتحق بها أحد، حتى أننا نجد بعض الأحزاب ليس لها صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي ما يجعل الشباب ينصرف عنها إلى الصفحات الخارجية على الشرعية والتي تنتمي إلى أصحاب المخططات الهدامة بأمن الوطن.

ولعل وسط 108 حزب سياسي في مصر معترف بها نجد ان ما يزيد عن خمسين حزب سياسي اختفوا تماما من المشهد السياسي ومنهم أحزاب ، التكافل الاجتماعي، والثورة، والعدل، والمصريين، والكرامة، ونصر بلادي، والتحالف الشعبي الاشتراكي، والخضر، والاتحاد ، الديمقراطي، ومصر 2000، والجيل الديمقراطي، والدستوري الاجتماعي الحر، والجمهوري الحر، وشباب مصر، والتغيير والتنمية ،الوفاق القومي، والعمال الديمقراطي، والشيعي، ومصر العربي الاشتراكي، والأحرار الاشتراكيين، والحرية، وغد الثورة، ومصر الكنانة ،والحضارة، والجهة الديمقراطية، والثورة مستمرة، والأحرار الدستوريين الجديد، والصرح المصري، ومصر أكتوبر، وفرسان مصر ،ومصر بلدي، ومصر العروبة، و30 يونيو، والنصر المصري، ومصر الحديثة، الإصلاح والحرية، والإصلاح والمساواة، والمواطن المصري والإصلاح، ووجهة التحرير القومي، مصر الحرة، ومصر الحضارة، ومصر المستقبل، والسلام والتنمية، وحياة المصريين، والسلامة والتنمية، والوحدة والحرية، ومصر الحرة، وشباب التحرير. ولم يتبق من هذه الأحزاب سوى صفحات على مواقع التواصل او صراع في القضاء على رئاسة الحزب. فالحزب السياسي ليس مجرد مقر ومجموعة أفراد، فأى مؤسسة دون تواصل مع المواطن والشارع لا يمكن أن نطلق عليها اسم حزب سياسي.

، وقد كانت تجربة نشأة عدد كبير من الأحزاب بعد ثورة 25 يناير منها كثير من الأحزاب غير الفاعلة التي لم تثبت أي وجود في الشارع وحقيقة الأمر أن الأحزاب غير الممثلة في البرلمان أو الأحزاب الموجودة خارج تنسيقية شباب الأحزاب) والتي أصبحت شبه بشكل كبير فكرة المنابر في حقبة الستينات (لا يمكن الاعتداد بها أو الاعتماد عليها).

ثالثاً: البيئة التشريعية لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ .

• الإطار القانوني المنظم لمرحلة الترشح

يقوم الإطار القانوني المنظم للانتخابات البرلمانية القادمة على خمسة أعمدة رئيسية وهي

• قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية

يتناول هذا القانون حق الاقتراع ومن يحق لهم مباشرة الحقوق السياسية، وقاعدة بيانات الناخبين وكيفية القيد بها ومراجعته، وتصحيح الأخطاء، وتحديد الموطن الانتخابي، وضوابط الدعاية في الانتخاب والاستفتاء، واستخدام وسائل الإعلام الحكومية وضوابط كل من التغطية الإعلامية واستطلاعات الرأي، ودور منظمات المجتمع المدني، ومواد لتنظيم عمليتي الاستفتاء والانتخاب وكيفية التصويت وفرز الأصوات، وتصويت المصريين في الخارج، وإعلان النتائج، والحكم بشطب المترشح والتظلم من إجراءات الاقتراع والفرز، وجرائم الانتخاب. وقد تم تعديل القانون بالقرار رقم 140، تعديل بعض أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم لسنة 2014، وقانون مجلس النواب رقم 46 لسنة 2014، والقانون رقم 198 لسنة 2017 بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات 45

• قانون مجلس النواب

يتناول تكوين المجلس وعدد الأعضاء، وطريقة توزيع المقاعد بين نظامي الفردي والقائمة، وتقسيم الدوائر الانتخابية، والتمثيل الملائم، والمناسب لبعض المصريين، ووجوب استمرار الصفة الانتخابية، ومدة العضوية، وشروط الترشح وإجراءاته، والرموز الانتخابية، وعرض القوائم وأسماء المترشحين، وتنظيم الطعن عليهم، والحق في الحصول على بيانات الناخبين، والتنازل والتعديل في القوائم وخلو مكان أحد المترشحين، ونصاب الفوز في الانتخاب، وخلو مكان أحد الأعضاء المنتخبين، وضوابط اختيار الأعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية، والفصل في صحة العضوية، وحقوق وواجبات أعضاء مجلس النواب، كما تضمنت بنود القانون الأخرى مجموعة من الأحكام المتفرقة الخاصة باستقلال ميزانية المجلس، واللائحة الداخلية له، وتولى صلاحيات المجلس في أحوال الحل. ووفقاً لما تمت الموافقة عليه في التعديلات الدستورية إبريل 2019 تم تعديل القانون بإجراء تغييرات جوهرية من حيث استبدال الهيئة الوطنية

لانتخابات باللجنة العليا، وعدد المقاعد المخصصة للمرأة فقد أصبحت لا تقل عن ربع إجمالي عدد مقاعد المجلس، وتقسيم الدوائر الانتخابية فقد نصت التعديلات الدستورية 2019 على مراعاة التمثيل العادل للسكان والمحافظات وحذفت التمثيل المتكافئ للناخبين الذي نص عليه دستور 2014، والتمثيل الملائم والمناسب لبعض المصريين فقد اشترط الدستور التمثيل الملائم لبعض الفئات في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقراره وترك الحرية للمشرع بعد ذلك في الاختيار ما بين استمراره أو الاكتفاء بتطبيقه في مجلس النواب المنتخب عام 2015 بينما نصت التعديلات الدستورية الجديدة صراحة على استمرار التمثيل الملائم للعمال والفلاحين، الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج في مجلس النواب

وقد تم تعديل القانون بقرار رئيس الجمهوري رقم 141 لسنة 2020 ليصبح "يشكل مجلس النواب من 568 عضواً ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، على أن يخصص للمرأة ما لا يقل عن 25% من إجمالي عدد المقاعد، ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء في مجلس النواب لا يزيد على 5%، وفق الضوابط المنصوص عليها في هذا القانون. ويكون انتخاب مجلس النواب بواقع 284 مقعداً بالنظام الفردي، و284 مقعداً بنظام القوائم المغلقة المطلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما

• نصاب الفوز في الانتخاب

اشترط قانون مجلس النواب الفوز بالأغلبية المطلقة التي تعنى الحصول على 50+1% من الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الدائرة الانتخابية وذلك في كل من الفردي والقوائم وإذا لم تتحقق يتم إجراء انتخابات الإعادة بين القوائم أو المرشحين الأعلى أصواتاً، ويفوز في الإعادة القائمة أو المرشح الحاصل على أعلى الأصوات. ويرى البعض أن اشتراط الأغلبية المطلقة للفوز ضروري للتأكد من وجود قاعدة جماهيرية للقائمة أو المرشح الفائز، بينما يرى آخرون أن إجراء جولة الإعادة إذا لم يحصل المرشح الفردي أو القائمة على الأغلبية المطلقة يجهد الناخبين وربما يعزفون عن الذهاب للانتخاب مرة أخرى من جانب ويكلف الدولة أموالاً طائلة للإنفاق على جولات الإعادة من جانب آخر وبناء عليه يقترح أن يكون الفوز بالأغلبية البسيطة

• وجوب استمرار الصفة الانتخابية

اشترط القانون لاستمرار العضوية بمجلس النواب أن يظل العضو محتفظاً بالصفة التي تم انتخابه على أساسها فإذا فقد هذه الصفة أو غير انتماءه الحزبي المنتخب على أساسه أو أصبح مستقلاً أو صار المستقل حزبياً، تسقط عنه العضوية بقرار من مجلس

النواب بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، رغم أن تلك المادة تضمن قدر من مصداقية النائب أمام ناخبيه وتحافظ على شكل البرلمان دون إخلال بنسب تمثيل كل حزب إلا أنها أغفلت الإشارة للأسباب التي تدعو العضو لتغيير صفته أو انتمائه. وحدث عملياً في البرلمان، الراهن أن غير بعض النواب انتماءاتهم الحزبية ولم تُتخذ إجراءات لإسقاط عضويتهم وربما يرجع ذلك لصعوبة توفر الأغلبية المطلوبة وما يدعو أيضاً لإعادة النظر في شرط استمرار الصفة الانتخابية أنها وردت في قانون مجلس النواب لكن الدستور لم ينص عليها في أسباب إسقاط العضوية

• الكشف الطبي

أصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة المستشار لاشين إبراهيم نائب رئيس محكمة النقض، القرار رقم 57 لسنة 2020 بشأن توقيع الكشف الطبي على طالبي الترشح من الأشخاص ذوي الإعاقة في انتخابات مجلس النواب

وتضمن القرار إجراء الفحوص والتحليل الطبية اللازمة لترشح لانتخابات مجلس النواب خلال الفترة من 10 وحتى 26 سبتمبر

تتولى الإدارة العامة للمجالس الطبية المتخصصة بوزارة الصحة توقيع الكشف الطبي على طالب الترشح لعضوية مجلس النواب من الأشخاص ذوي الإعاقة ويقدم طلب توقيع الكشف الطبي وفقاً للإجراءات المنصوص عليها بقرار وزيرة الصحة رقم 594 لسنة 2020

• منظمات المجتمع المدني من متابعة الانتخابات

أصدرت اللجنة العليا للانتخابات قرارات تضمن السماح للمنظمات العامة في مجال متابعة الانتخابات وحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية بمتابعة الانتخابات البرلمانية المقبلة وتشمل تلك المتابعة كافة أعمال الرصد والمشاهدة والملاحظة لجميع إجراءات تسجيل المرشحين والدعاية الانتخابية والاقتراع والفرز وإعلان نتيجة الانتخاب وفق شروط قبول المنظمات التي أقرتها اللجنة مع السماح للمنظمات التي حصلت على تصاريح سابقة من عدم التقدم مرة أخرى وهي

• أن تكون مشهورة وفقاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 84 لسنة 2002 ولائحته التنفيذية وطبقاً لقانون 70 لسنة

عام 2017 الذي تم الغائه في العام 2019 بقانون 149 لعام 2019 وذلك لعدم صدور اللائحة وعدم قيام الجمعيات

والمؤسسات الأهلية بتوفيق أوضاعها وفق أحكام القانون الجديد حتى الآن

• أن تكون ذات سمعة حسنة مشهوداً لها بالحيادة والنزاهة

- أن تكون لها خبرة سابقة في مجالات متابعة الانتخابات
 - يرفق بالطلب الذي تتقدم به المنظمة الراغبة في متابعة الانتخابات البرلمانية صورة طبق الأصل من قرار إشهار المنظمة أو الجمعية، وشهادة حديثة صادرة من الوزارة المختصة تفيد باستمرارها في مباشرة نشاطها وعدم مخالفتها للقوانين واللوائح وأن نشاطها يتعلق بمجالات متابعة الانتخابات وحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية
 - البيئة التشريعية قبل مجلس النواب وأهم القوانين التي اصدرها خلال مدة انعقاده
- أقر مجلس النواب خلال خمس فصول تشريعيه عدد كبير من القوانين الهامة التي تخدم المواطن منها قانون الخدمة المدنية وقانون المرور وقانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال ومن أهمها
- ففي عام 2014 أقر المجلس قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 10 لسنة 2014 والخاص بالانتخابات الرئاسية، وبعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا، وتعديلات بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال، فضلاً عن قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم لسنة 1987 بتحديد راتب ومخصصات رئيس الجمهورية 99
- حيث تمت الموافقة على قانون بشأن العلم والنشيد والسلام الوطنيين، وتعديل بعض أحكام القانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن السجون، وسط اعتراضات من قبل نواب حزب النور السلفي على القانون
- وبلغ إجمالي القوانين، التي صدرت قبل إقرار الدستور وبعده أكثر من 380 قانوناً، وعدد القرارات بقوانين 340 قانوناً منذ إقرار الدستور، في يناير 2014
- وفي عام 2016 نجح مجلس النواب في إقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية، وتمير 334 قانوناً صدرت في المرحلة الانتقالية، وعمل اللائحة الداخلية لمجلس النواب، وقام بدوره التشريعي، طوال دور الانعقاد الأول
- وخلال الفصل التشريعي الأول إجمالي القوانين التي أصدرها البرلمان ووصلت إلى 27 قانوناً، بينها 25 مقدمة من الحكومة و2 فقط مقدمة من النواب على رأسها كل من المرسوم بقانون رقم 7 لسنة 2016 والخاص بتعديل بعض أحكام القانون 57 لسنة 1959، بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، والذي يسمح بالطعن على قضايا الجنح أمام دوائر الجنايات بمحاكم الاستئناف بدلاً

من محكمة النقض، لتخفيف العبء على محكمة النقض، ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 371 لسنة 1956 في شأن المحال العامة.

أيضا وافق مجلس النواب على مشروع قانون الخدمة المدنية، بعد الأخذ بالتعديلات الواردة من مجلس الدولة على مشروع القانون والمتعلقة بضبط الصياغة القانونية ومراعاة الاتساق التشريعي، كما أقر مشروع قانون زيادة المعاشات بنسبة 10٪ اعتبارا من يوليو بحد أدنى 125 جنيها و323 جنيها بحد أقصى، وذلك بموافقة ثلثي أعضاء المجلس، بالنسبة لكل من المدنيين والعسكريين، فيما 2016 أقر مشروع قانون قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم 90 لسنة 1975، وقام المجلس بالتصويت عليه نداءً بالاسم، خاصة أن هذا القانون طبق بأثر رجعي واعتبر مكتملا للدستور.

حيث تضمن التعديل منح رئيس الجمهورية الحق في مد خدمة رتبة اللواء بعد بلوغه السن المقررة للإحالة إلى التقاعد في هذه الرتبة لمدة 4 سنوات بدلا من سنتين.

كما أقر مجلس النواب قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 143 لسنة 1994 الخاص بالأحوال المدنية، وتضمنت التعديلات زيادة الحد الأقصى لرسوم طلب استخراج صور القيود وتكليف الأحوال المدنية كما أقر المجلس قرار رئيس الجمهورية رقم 394 لسنة 1954 في شأن الأسلحة والذخائر، وأقر مد العمل بقانون مشاركة القوات المسلحة في حماية وتأمين المنشآت الحيوية والعامة، وذلك لمدة 5 سنوات مقبلة.

وأقر البرلمان قرار رئيس الجمهورية، بمشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون هيئة الشرطة، الصادر بقانون رقم 109 لسنة 1971، حيث هدفت التعديلات إلى إعادة الانضباط الوظيفي وتحقيق الردع من خلال العقوبات التأديبية وإقصاء من يثبت عدم قدرته على الاندماج بإيجابية مع قواعد الانضباط ونظم العمل والسياسات الأمنية التي تقوم بصفة أساسية على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن واحترام حقوق المواطنين وحياتهم.

كما وأصدر البرلمان قرارا بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 46 لسنة 1978 بشأن تحقيق العدالة الضريبية، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 25 لسنة 2016 بشأن تعديل بعض فئات التعريف الجمركية.

ايضا أقر مجلس النواب مشروع القانون المُقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم 212 لسنة 1959 بشأن إنشاء صندوق تحسين الأقطان المصرية، ومشروع قانون الموازنة العامة للدولة، بما فيها موازنة مجلس النواب، في الوقت الذي أقر مشروع قانون القيمة المضافة، ومشروع قانون بشأن بناء وترميم الكنائس

ووافق مجلس النواب ايضاً على مشروع قانون مقدم من الحكومة، بشأن إنهاء المنازعات الضريبية، وعلى قرار رئيس الجمهورية بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 231 لسنة 1996، ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم عمل المصريين لدى جهات أجنبية ومشروع قانون دخول وخروج الأجانب لمصر

ووافق مجلس النواب بصفة نهائية على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل قانون العقوبات ومشروع قانون تغليظ العقوبة على من يقوم بختان الإناث، وذلك بالسجن مدة لا تقل عن 5 سنوات ولا تتجاوز 7 سنوات

، كما أقر مشروع بتعديل بعض أحكام قانون الري والصرف، وإنشاء صندوق التكافل الزراعي، وإنشاء مركز الزراعات التعاقدية وتعديل بعض أحكام القانون رقم 31 لسنة 1966 بإنشاء نقابة المهن الزراعية

وفي عامي 2017 و2018 أقر مجلس النواب حزمة من القوانين والمشروعات المهمة، وكان أبرز القوانين التي أقرها تعديل قانون الأحوال المدنية، والذي يلزم الجهات القائمة على تقديم الخدمات الحكومية بالحصول على بيانات الرقم القومي للمستفيدين، أيضاً قانون التأمين الصحي الشامل، وقانون تعريف الكيانات الإرهابية

ايضاً أقر المجلس قانون الموارث وتوحيد العقوبة المقررة لمن يمتنع عمداً عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث أيضاً أقر مشروع تعديل قانون التظاهر، وتنظيم الحق في التظاهر السلمي والاجتماعات العامة والمواكب والاجتماعات السلمية. إلى جانب قانون حماية ذوي الإعاقة والذي ينص على ضرورة عدم التمييز بسبب الإعاقة أو نوعها، والمساواة الفعلية في التمتع بكافة حقوق الإنسان وحياتهم الأساسية، وعدم القيام بأي عمل أو ممارسة تتعارض مع أحكام هذه المواثيق، واحترام حرياتهم في ممارسة اختياراتهم بأنفسهم وبإراداتهم المستقلة

ايضا كان من اهم انجازات البرلمان عام 2018 الحدث المهم للبرلمان أنه للمرة الثالثة يشارك في الموافقة على التعديل الوزاري. وأولى المرات التي شارك خلالها مجلس النواب في الموافقة على التعديل الوزاري كانت 6 سبتمبر 2016. والمرة الثانية عندما وافق مجلس النواب على تعديل وزاري 14 فبراير 2017، وضم 9 حقائب و4 نواب للوزراء وشارك المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء في هذه الجلسة.

ووصل عدد مشروعات القوانين خلال عامين 700 مشروع قانون وكان على رأس هذه القوانين التأمين الصحي الشامل الجديد، كما نجح مجلس النواب في إقرار قوانين في مواجهة الغلاء منها مشروع قانون بمنح علاوة خاصة للعاملين بالدولة من غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، وعلاوة غلاء استثنائية، فضلا عن زيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعي، كم تم إقرار أيلولة نسبة من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص للخزانة العامة للدولة.

ووافق أيضًا مجلس النواب الحالي على مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات، وتعديل بعض أحكام القانون رقم 5 لسنة 2010 بشأن تنظيم زراعة الأعضاء، وتعديل المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 1929 الخاص بالأحوال الشخصية وتعديل بعض أحكام القانون رقم 68 لسنة 1976 بشأن الرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة

كما وافق المجلس على 172 قانونا كانت أغلبها في مجال النهوض بالاقتصاد المصري، والحماية الاجتماعية للمواطنين، والنهوض بالشباب، والحفاظ على أمنه ومقدرات الوطن، ومن أهم القوانين التي أقرها البرلمان في 2019، قانون المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون تنظيم اتحاد الصناعات المصرية والغرف الصناعية، وقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات، وقانون ممارسة العمل الأهلي، وزيادة المعاشات، وقوانين منح علاوات للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية وغير المخاطبين به وكذلك قانون هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وقانون إنشاء هيئة تنمية الصعيد، وقانون إنشاء الجامعات التكنولوجية وقانون الانتخابات للشيوخ والنواب وقانون الدوائر الانتخابية الحالي.

ومما سبق يتضح ان جملة القوانين التي صدرت من المجلس كان اغلها يتعلق بالأساس بحياة المواطن بشكل مباشر خاصة ما يتعلق بالقوانين الاقتصادية ومنها قانون الخدمة المدنية والذي أن يعد أحد أهم محاور خطة الإصلاح الإداري والهادفة إلى إيجاد جهاز إداري

كفاء وفعال يتسم بالشفافية والعدالة ويخضع للمساءلة - حيث أنه يمثل قاطرة للنهوض بالدولة ككل لان القانون الجديد يهدف أيضاً إلى إحداث نقلة كبيرة في آليات عمل الجهاز الإداري، فضلاً عن وضعه حدًا للفساد والمشاكل الإدارية

ايضا كان لتعديل قانون الشرطة اثر كبير في نفوس المواطنين وشعورهم بدور مجلس النواب الحالي خاصة فيما يتعلق بإشارة القانون الي وجوب احترام حالة حقوق الانسان لكافة المواطنين، حيث اعتمدت فلسفة القانون على الحفاظ على الضباط العاملين في كافة القطاعات الأمنية وتأمين أوضاعهم الوظيفية والحفاظ على سرية المعلومات المتاحة لهم من خلال عملهم الأمني بالإضافة الى إقرار عدد من القواعد والضوابط المعمول بها في جهاز الشرطة وتصحيح بعض الأوضاع، تدعيماً لقطاع الأمن الوطني بما لهذا القطاع من خصوصية عن باقي قطاعات الوزارة لاتصال عمله بتحقيق الأمن القومي وارتباط نشاطه بإجراءات خاصة تستلزم إفراغها في نصوص قانونية حاکمة التزاما باعتبارات الشرعية الإجرائية، وتحقيق المرونة في أدائه لاختصاصاته بما يلي المتطلبات الأمنية في المرحلة الراهنة وجاء ايضا القانون ليقر الحفاظ على الدولة المصرية وتحقيق أمن المواطن وهي من أهم الأولويات التي توليها القيادة السياسية أهمية بالغة خاصة في ظل ما تمر به المنطقة من تهديدات وتوترات بالإضافة إلى مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة بكفاءة عالية مع دعم الأجهزة المختصة ومنها قطاع الأمن الوطني وإمدادها بكافة الوسائل التكنولوجية وتقديم الدعم اللوجستي لها لتحقيق هذا الهدف

ايضا جاء العمل بالقانون الجديد لإنهاء المنازعات الضريبية ليمتد لمدة ٦ أشهر، تبحث خلالها اللجان المختصة التظلمات والنزاعات الضريبية أمام المحاكم، أو لجان الطعن الضريبي بمصلحة الضرائب، على النحو الذي يمنح القطاع الخاص دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية كما يمنح الممولين فرصة جديدة للاتفاق مع الإدارة الضريبية على إنهاء المنازعات، في المرحلة الإدارية دون انتظار الإجراءات الضريبية الطويلة باللجوء للمحاكم، على النحو الذي يُسهم في سرعة استقرار المراكز القانونية لهؤلاء الممولين، وتحصيل حق الدولة ايضاً قرر القانون خفض مقابل التأخير المستحق بنسبة 30% لمن يبادر من الممولين بالاتفاق مع الإدارة الضريبية على إنهاء المنازعات قبل صدور قرارات الطعن

وجاء تعديل قانون الموارث ايضاً ليحقق أهمية كبرى للنشر السلم المجتمعي حيث اقر القانون عقوبة الحبس مدة لا تقل عن 6 أشهر وبغرامة لا تقل عن 20 ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، لكل من امتنع عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث، أو حجب سناً يؤكد نصيباً لوارث، أو امتنع عن تسليم ذلك السند حال طلبه من أي من الورثة الشرعيين. وخاصة

ان حجب الميراث على الاناث في بعض قري صعيد مصر مستمر وكان لهذا القانون إثر فاعل في توفير حماية لحقوق النساء من تغول الذكور خاصة في المناطق الاقل فقرا وتعليما

ايضا كان لأصدرا قانون التامين الصحي الشامل أثر جيد في نفوس المواطنين وهو الامر الذي يؤكد على استمرار الدولة في سياستها تجاه تحسين مستوى الصحة لدي المواطنين وهو عبارة عن نظام تكافلي اجتماعي، تقدم من خلاله خدمات طبية ذات جودة عالية لجميع فئات المجتمع دون تمييز، وتتكفل الدولة من خلال تلك المنظومة بغير القادرين، وتكون الأسرة هي وحدة التغطية والمنظومة تشمل حزمة متكاملة من الخدمات التشخيصية والعلاجية، كما تتيح للمنتفع الحرية في اختيار مقدمي الخدمة الصحية. وتعمل على تقليل الإنفاق الشخصي من المواطنين على الخدمات الصحية والحد من الفقر بسبب المرض. وتساهم في تسعير الخدمات الطبية، بطريقة عادلة، وحصول المريض على الخدمة دون اللجوء إلى إجراءات إضافية. كما تهدف المنظومة لخفض معدلات الفقر والمرض، وتركز على توفير الحماية الطبية الكاملة للأسرة بالكامل، مقابل تسديد الاشتراكات للأسر القادرة. أما الأسرة غير القادرة فتتحمل الموازنة العامة العبء المالي للتغطية الصحية نيابة عن تلك الأسر

ايضا اقر المشرع عدة قوانين تتعلق بالنساء واكثرها اهمية هو قانون تغليظ عقوبة ختان الاناث والذي اقر تغليظ العقوبة على من يقوم بختان الإناث، وذلك بالسجن مدة لا تقل عن 5 سنوات ولا تتجاوز 7 سنوات، وذلك بعد أن كانت العقوبة في القانون قبل التعديل متمثلة في الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز 5 آلاف جنيه. كما تضمن التعديل الأخير النص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات كل من طلب ختان أنثى وتم ختانها على النحو المنصوص عليه بالمادة 242 مكررا من القانون. (ووفقا للتعديل الأخير، عرف ختان الإناث بأنه "إزالة أيا من الأعضاء التناسلية الخارجية بشكل جزئي أو تام أو إلحاق إصابات بتلك الأعضاء دون مبرر طبي". وفي ختام التعديلات اقر القانون معاقبة من يقوم بختان الإناث ويترتب على الختان عاهة مستديمة أو وفاة بالسجن المشدد

وفيما يتعلق ايضا بالنساء جاءت تعديلات ما يسمي بقانون التحرش لتعطي حماية كبرى للنساء من عمليات التحرش التي كن يتعرضن لها خلال فترات سابقة ونصت التعديلات على أن "يعاقب المتهم فيهل بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه، ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور

أو إحياءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأية وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلوكية أو اللاسلوكية.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن الحبس سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه وإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه.

وفي حالة العودة تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حدهما الأدنى والأقصى. وتنص المادة 306 مكرر (ب): (يعد تحرشا جنسيا إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة 306 مكرر) أ (من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. فإذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة) 267 (من هذا القانون أو كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحا تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنين والغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه.

وكان لتغليظ العقوبة إثر جيد علي النساء في تحرك في الشوارع وايضا دعمهم للمشاركة في الاستحقاقات الدستورية المختلفة

رابعاً: وضع نزاهة الانتخابات في مصر

تزايد المصالح السياسية والشخصية في الانتخابات ، مما قد يؤدي إلى العديد من المشاكل المتعلقة بالنزاهة ، بما في ذلك إمكانية حصول ممارسات غير أخلاقية فردية تهدف إلى تغيير نتائج الانتخابات. ومن هنا كانت الحاجة إلى معايير تتعلق بالممارسات الجيدة والتي يمكن اعتبارها على أنها ممارسات أخلاقية متفق عليها ، للحفاظ على نزاهة الانتخابات. إلا أن ذلك وحده لا يكفي ، إذ يجب أن تستند العملية الانتخابية برمتها إلى قيم ومبادئ الانتخابات النزاهة ، والمتكافئة والتنافسية.

أما أهم تلك المبادئ فيتمثل في العدل والإنصاف مما يعزز من ثقة الجمهور في العملية الانتخابية ويعمل على ضمان إخضاع الإدارة الانتخابية وموظفيها ومختلف المشاركين في العملية الانتخابية بأية صفة كانت إلى المحاسبة وتحمل مسؤولية أعمالهم.

ومنذ أحداث الخامس والعشرين من يناير وحتى الآن قد مر علي مصر عدد 12 استحقاق دستوري مرت علي مصر كان وضع الالتزام بنزاهة الانتخابات كالتالي:-

• الإدارة الانتخابية وموظفي الانتخابات

في خلال الفترة المشار إليها التزمت الهيئة الوطنية للانتخابات بالدستور والانصياع للإطار القانوني وانظمتها ونصوصه ولوائحها كما انها في كافة الاستحقاقات التي مرت سواء كان اسمها الهيئة الوطنية او لجنة تيسير العملية الانتخابية او لجنة الانتخابات العليا كانت تعمل علي تنفيذ المهام بحيادية تامة ، بما في ذلك الامتناع عن تمييز أية جهة بأي شكل كان إيجابيا كان أم سلبيا ، أو حمل أية رموز أو شعارات حزبية وأيضا لم نشه او نسمع عن قبول او الحصول علي أية فوائد مادية (بما فيها الأموال ، وعروض التوظيف ، والهدايا وغيرها) (مقابل توفير معاملة تفضيلية أو تسهيل الحصول على أية معلومات رسمية غير عامة لأية جهة كانت

أيضا التزمت الهيئة عدم التمييز ضد أي شخص على أساس العرق ، أو اللون ، أو الديانة ، أو الطبقة ، أو الجنس ، أو الأصل ، أو العمر أو الوضع الصحي ، كما ان الهيئة اعتمدت في الغالب علي استخدام الموظفين استناداً إلى مؤهلاتهم المهنية وليس إلى انتماءاتهم السياسية. والاعتماد علي ستغلال الوظائف والموارد) بما في ذلك الوقت ، والمكان والتجهيزات (لتنفيذ مهامهم الرسمية فقط ، وليس للأغراض الشخصية أو الحزبية

كان تعاطي أجهزة الدولة التنفيذية مع هذه المخالفات ايجابيا - إلا مع استثناءات بسيطة - ومتسقا مع ما يجب أن يتسم به أدائها من حياد نحو المرشحين وهو ما تمثل في الدور الايجابي للمحليات في ازالة الدعايات المبكرة التي قام بعض المرشحين والاحزاب منذ فتح باب الترشح وحتى المواعيد القانونية لبدء فترة الدعاية

وبشكل عام فقد اتسم اداء الدولة اجمالا "بالإيجابية والحياد" بشكل يتوافق مع المبادئ الدولية المتعارف عليها ، ولم تشهد خروقات . يمكنها أن تؤثر على سلامة العمليات الانتخابية

• المعايير الخاصة بالأحزاب السياسية والمرشحين

للأسف لم يكن هناك الالتزام بالإطار القانوني والأنظمة الانتخابية من قبل اغلب الأحزاب والمرشحين كما شهدت الاستحقاقات الماضية بعض حوادث العنف من قبل بعض انصار المرشحين كما شهدت بعض الاستحقاقات عدم امتناع بعض الأحزاب خاصة الأحزاب الإسلامية عن دفع مناصريهم للقيام ببعض الممارسات التي تنطوي على العنف أو سلوك إجرامي

كما قامت بعض الأحزاب بالابتعاد الشديد عن احترام حقوق الأحزاب الأخرى والامتناع عن التدخل في حملاتها الانتخابية ، او الامتناع عن القيام بحملات انتخابية سلبية تنطوي على التجريح الشخصي ضد المرشحين الآخرين أو مؤيديهم

أيضا شهدت بعض تلك الاستحقاقات عدم احترام حق الناخبين في الحصول على المعلومات والضغط علي الناخبين للاقتراع لصالح حزب أو مرشح معين سواء عن طريق التهديد أو الترغيب أو إعطاء بعض الناخبين مبالغ مالية أو عينية بهدف اختيار مرشح معين او حزب معين

تعدد المخالفات والخروقات من قبل بعض الاحزاب وكانت ابرز تلك المخالفات التي ارتكبتها الاحزاب والقوائم قد بدئت حتى قبل دعوة
:-الناخبين للتصويت حيث نظمت الاحزاب العديد من الفاعليات المختلفة والتي تمثلت في

قيام حزب النور بتنظيم معارض مفروشات ومعارض مستلزمات مدرسية وقوافل طبية بشرية وبيطرية ومراجعات للطلاب كما نظم
. اسواق للدواجن واللحوم

. قيام حزب المصريين الاحرار بتنظيم عدد من القوافل الطبية البشرية ودورات في كرة القدم وبعض المعارض للسلع الغذائية

قيام حزب مستقبل وطن بتنفيذ مبادرة لتوظيف الشباب في اكثر من محافظة وفي ايام الاقتراع كان من ابرز الانتهاكات التي تم رصدها
قيام انصار قائمتي في حب مصر بتوجيه الناخبين امام مزارع الاقتراع وتوزيع كروت دعائية وكرازين عينية في فترات الصمت الانتخابي

خامساً: الوضع الأمني للعملية الانتخابية في مصر

كانت الأجهزة الأمنية علي مستوي المسؤولية في كافة الاستحقاقات الدستورية المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات بعد احداث الخامس
والعشرين من يناير ، حرصت قوات الامن علي حفظ سلامة امن المواطنين ، وسير العمليات الانتخابية السابقة وعدم التدخل في سير
الاقتراع ، وهو ما ظهر في تدخل قوات الامن لفض المناوشات والمشادات المحدودة التي حدثت امام لعض اللجان في كافة الاستحقاقات
التي عقدت ، وعدم السماح لهذه المشادات بالتأثير علي سير العملية ، كما ابدت قوات التامين حربية كبيرة في القبض علي بعض
انصار المرشحين الذين يقومون بتوجيه الناخبين محاولين التأثير عليهم اما بالتوجيه الشفهي او المالي في كثير من الأحيان

وعلي صعيد الامن العام فقد شهد الوضع العام استقرار الاوضاع الامنية في مصر فقد استطاع الامن المصري بسط الامن وفرضه
علي كافة المنابع التي كانت تهدد الدولة المصرية وخاصة في مناطق سيناء وبعض المناطق علي الشريط الحدودي الغربي وبعض مناطق
الحدود الجنوبية للدولة المصرية حيث لم تشهد مصر خلال العام 2020 سوي حادث إرهابي واحد حدث ببئر العبد في نهاية شهر ابريل
الماضي عن طريق زرع عبوة ناسفة بطرق احد المدرعات أدت الي استشهاد 10 افراد من قوات الامن

ومما لا شك فيه ان وقوع حادث واحد فقط في خلال عام كامل يعد انتصار لقوات الامن المصرية خاصة واننا كنا نعاني بعد ثورة 30
يونية من انتشار الإرهاب في كافة ربوع مصر علي ايد جماعة الاخوان التي اتخذت الإرهاب مسلحا لتدمير الدولة المصرية ومناهضة
اختيارات الشعب المصري بكل طاقتها

ومن خلال قراءة الوضع الأمني في مصر نجد ان قوات الامن نجحت في تقديم ضربات استباقية شديدة القوي والحساسية أدت الي
القضاء علي عدد كبير من البؤر الإرهابية واسقاط عدد كبير من رؤوس تلك الجماعات سواء اثناء مواجهات مباشرة مع تلك الجماعات
او بإلقاء القبض عليهم كما حدث فيما يسمي ببؤرة الاميرية

وفي ذات السياق استطاع أيضا الامن المصري من تنفيذ كافة القرارات ورعاية التشريعات التي صدرت من الجهات التنفيذية او من الجهة التشريعية حيث استطاعت قوات الامن تنفيذ كافة قرارات الازالة التي صدرت بحق مخالفين البناء وفق قانون التصالح الجديد وبسط سيطرة الامن علي كافة النزاعات التي نشبت بين أصحاب العقارات المخالفة والجهات التنفيذية التي تقوم بعمليات الازالة

كما استطاع الامن المصري في بداية العام الحالي واثناء حدوث ما تسمي بعاصفة التنين من بسط سيطرته وقيام اجهزته المختلفة بمشاركة الدولة في رفع اثار تلك العاصفة التي ضربت مصر بشكل قوي من جهة وأيضا القيام بمهامه المنوطة به مما ادي الي الحفاظ علي امن الممتلكات الخاصة والعامة خاصة في ظل قيام بعض الخارجين علي القانون بمحاولة استغلال الموقف والقيام بأعمال مخالفة للقانون بغرض السرقة او الترويع

كما استطاع الامن المصري خلال انتشار وباء كورونا المستجد- كوفيد19- بفرض الامن علي كافة المستشفيات وأماكن الحجر بشكل آمن ومتوافق مع مبادئ وقواعد حقوق الانسان العالمية وباحترافية شديدة خاصة وان بعض المستشفيات تعرضت لهجوم من بعض أقارب المرضى نتيجة إشكالية عدم وجود اسرة لمواجهة تلك الازمة وقد استخدم الامن اقصي درجات ضبط النفس في مواجهة تلك الخروقات وسيطروا علي جميع المواقف ولم تشهد الدولة أي حدث يؤثر علي استقرار الامن العام للدولة نتيجة هذا الوباء

كما يحسب لإدارة التفتيش بوزارة الداخلية قيامها بدورها الفعال في ضبط أداء بعض افراد قوات الامن التي تخترق القانون او تستغل سلطتها في مواجهة بعض افراد الشعب المصري مما ادي الي تعزيز ثقة المجتمع المصري في قوات الامن المدنية حيث تتعامل إدارة التفتيش بوزارة الداخلية بشفافية في كافة الشكاوي التي تقدم اليه ويقوم بالتحقيق فيها بشكل نزيه وفعال

"الجهة المشرفة على الانتخابات "الهيئة الوطنية للانتخابات":

تعريف الهيئة الوطنية للانتخابات

أنشئت الهيئة الوطنية للانتخابات إعمالاً لنصوص دستور 2014 والذي نصت المادة 208 منه على إنشاء الهيئة كهيئة مستقلة تختص دون غيرها بإدارة الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية بدءاً من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها واقتراح تقسيم الدوائر وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل والإنفاق الانتخابي والإعلان عنه والرقابة عليها وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين (في الخارج وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون

وقد نصت المادة 209 من الدستور على تشكيل مجلس إدارة الهيئة من (عشرة أعضاء من القضاء والجهات والهيئات القضائية في مصر وأن يتم اختيارهم بموجب ندمهم من هذه الجهات والهيئات القضائية)دون تدخل من السلطة التنفيذية (وأن يتراأس هذه الهيئة أقدم أعضائها من محكمة النقض كما أوجبت أن يكون لديها)جهاز تنفيذي دائم يحدد القانون تشكيله ونظام العمل به وحقوق وواجبات أعضائه وضماناتهم بما

يحقق لهم الحياد والاستقلال والنزاهة ويتولى إدارة الاقتراع والفرز في الاستفتاءات والانتخابات أعضاء تابعون للهيئة تحت إشراف مجلس إدارتها ولها أن تستعين بأعضاء من الهيئات القضائية (كما أوجبت المادة 210 من الدستور أن يتم الاقتراع والفرز في الانتخابات والاستفتاءات التي تجرى في السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بدستور 2014) حتى 2024 (تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية وتخضع قرارات الهيئة بما في ذلك قرارات إعلان نتائج الانتخابات والاستفتاءات لإمكانية الطعن القضائي عليها حيث أنطت المادة المذكورة بالمحكمة الإدارية العليا اختصاص الفصل في الطعون على قرارات الهيئة المتعلقة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية ونتائجها بينما أنطت بمحكمة القضاء الإداري اختصاص الفصل في الطعون على انتخابات المحليات وفي إطار الظهير الدستوري السابق صدر القانون رقم (198) لسنة 2017 بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات.

مجلس إدارة الهيئة

يتشكل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٥٠٣) لسنة 2017 على النحو التالي

م	القاض	المحكمة
رئيس الهيئة		
1	السيد المستشار/ لاشين إبراهيم محمد سليمان لاشين	نائب رئيس محكمة النقض
أعضاء الهيئة		
2	السيد المستشار/ محمود محمد حلمي أحمد الشريف	نائب رئيس محكمة النقض
3	السيد المستشار/ محمود محمد عبد الحميد سليمان	الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة
4	السيد المستشار/ ياسر السيد أحمد أحمد علي المعبدي	الرئيس بمحكمة استئناف طنطا
5	السيد المستشار/ أحمد عبد الحميد حسن عبود	نائب رئيس مجلس الدولة

6	السيد المستشار/ فارس سعد فام حنضل	نائب رئيس مجلس الدولة -
7	السيد المستشار/ هاني محمد علي محمد	نائب رئيس هيئة قضايا الدولة
8	السيد المستشار/ عبد السلام محمود عبد السلام محمد رمضان	نائب رئيس هيئة قضايا الدولة
9	السيد المستشار/ محمد أبو ضيف باشا خليل	نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية
10	السيد المستشار/ خالد يوسف إبراهيم عراق	نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية

الجهاز التنفيذي

يشكل الجهاز التنفيذي الدائم للهيئة الوطنية للانتخابات بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 553 (لسنة 2017 من السادة

: التالية أسماؤهم بعد)لمدة أربع سنوات (وهم

السيد المستشار/ أسامة محمد أمين غازي صالح مديرا للجهاز التنفيذي

السيد المستشار/ شادي ممدوح رياض مصطفى نائبا لمدير الجهاز التنفيذي

السيد الدكتور/ عاطف عبد الحميد حسن نائبا لمدير الجهاز التنفيذي

السيد اللواء/ رفعت محمد أحمد قمصان نائبا لمدير الجهاز التنفيذي

اختصاصات الهيئة

نص قانون الهيئة رقم (١٩٨) لسنة ٢٠١٧ على أنه للهيئة إبداء الرأي في مشروعات القوانين ذات الصلة بالاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية كما تختص الهيئة دون غيرها بإدارة الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية وتنظيم جميع العمليات المرتبطة بها والإشراف عليها باستقلالية وحيادية تامة على النحو الذي ينظمه هذا القانون ولا يجوز التدخل في أعمالها أو اختصاصاتها وتعمل الهيئة في هذا الإطار على ضمان حق الاقتراع لكل ناخب والمساواة بين جميع الناخبين والمترشحين خلال الاستفتاءات والانتخابات).

العملية الانتخابية

الدعاية الانتخابية :

مظاهر الدعاية الانتخابية لبرلمان ٢٠٢٠ .

تعد الدعاية الانتخابية من بين أهم مظاهر الممارسة الديمقراطية في العملية الانتخابية، حيث يلعب النشاط الدعائي دوراً مهماً في الحملات الانتخابية للقوى والأحزاب السياسية في سبيل التأثير في اتجاهات الرأي العام وخلق موقف محدد حول أي قضية من القضايا، وهذا الأمر المعتاد عليه كما تشهد انتخابات النواب 2020 ظاهرة ملفتة تتمثل في تحلي عدد لا يستهان به من المرشحين بما يمكن تسميته بـ"الروح الرياضية"، والتي ظهرت في ترحيب مرشحين بترشح آخرين أو حزنهم على انسحاب أو استبعاد البعض الآخر، هذا فضلاً عن غياب روح العداة الشخصي بين المتنافسين واختفاء كبير لما كان يحدث من مظاهر عدائية في حملات الدعاية في الانتخابات السابقة من قبيل تقطيع المرشحين للفتات بعضهم البعض

شهدت محافظات الجمهورية تطوراً ملفتاً في وسائل الترويج للمرشحين في انتخابات مجلس النواب، مع انتشار الدعاية عبر شاشات العرض بدلاً من اللافتات القماشية، والاعتماد المتزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، فيما استمرت وسائل الدعاية المعتادة في لعب دورها، خاصة في المناطق البعيدة والنائية بالدوائر

ففي محافظة الإسكندرية، تزايد اعتماد المرشحين على وسائل الدعاية الحديثة، والترويج لبرامجهم الانتخابية على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة موقع فيسبوك، عبر إعلانات مدفوعة، ما دفع شركات الدعاية والإعلان إلى محاولة إغراء المزيد من المرشحين بدفع الأموال لتنظيم حملات الترويج إلكترونياً

وتزامن ذلك مع اختفاء ظاهرة المؤتمرات الانتخابية، التي كانت تشهدها دوائر المحافظة في مواسم الانتخابات، بسبب الإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كورونا المستجد، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إقامة المؤتمرات في الشوارع، مقارنة بالدعاية الإلكترونية

على جانب آخر، استعان أحد المرشحين في انتخابات مجلس النواب بدائرة العطارين بالإسكندرية بالمطرب أحمد سعد للترويج لحملة الانتخابية، عبر إطلاق أغنية خاصة للمرشح على نفس لحن أغنية (بحبك يا صاحبي)، مع تغيير بعض كلماتها لتناسب الحدث، وهو ما لاقى صدى واسعاً في الشارع السكندري

فيما شهدت محافظة مطروح تزايداً في الاعتماد على الدعاية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في ظل تباعد المسافات داخلها، وإن لم تخل المدن الكبيرة، على رأسها مدينة مرسى مطروح من اللافتات المكثفة التي تروج للمرشحين في انتخابات النواب

وفي الغربية، انتشرت الدعاية الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لجذب أصوات الشباب في الدوائر الانتخابية، فيما استعان بعض المرشحين بالصحف المحلية مثل نبض زفتي وصوت الغربية وأخبار الدلتا وغيرها، للترويج لحماتهم الانتخابية على صفحاتها كما شهدت المحافظة تنظيم بعض المؤتمرات والمسيرات الانتخابية للتعريف بالمرشحين، مع الاستعانة بمكبرات الصوت المحمولة على السيارات والدراجات النارية للترويج للمرشحين، مع تراجع لافت في الاعتماد على اللافتات الدعائية

وفي محافظة أسيوط، لجأ بعض المرشحين إلى مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لأنفسهم، وأطلقوا عددًا من المقاطع الدعائية المصورة لإقناع الناخبين بالتصويت لهم، مع نشر صور تجمعهم بكبار العائلات والشخصيات العامة في دوائهم

أما محافظة سوهاج، فشهدت استعانة كبيرة بالتكنولوجيا الحديثة في المشهد الانتخابي، بعدما استعان أحد المرشحين بشاشة عرض ضخمة وسيارة نصف نقل جابت شوارع مدينة طهطا لترافق موكبه الانتخابي من أجل عرض برنامجه ودعوة أبناء الدائرة للتصويت لصالحه، على خلفية الأغاني الوطنية

فيما استعان آخرون بوسائل التواصل الاجتماعي بشكل أساسي للترويج لأنفسهم، بينما اكتفى ذوو الميزانيات المحدودة من المرشحين بالمصقات الصغيرة التي انتشرت بكثافة في شوارع بعض المدن والقرى

، واستخدم عدد من المرشحين طرق مستحدثة في الدعاية الانتخابية منها قيام احد المرشحين بمدينة الغردقة خلال الأيام الماضية بالغوص حاملا بoster انتخابي له إلى أعماق مياه البحر الأحمر وفي دائرة حلايب وشلاتين جنوب البحر الأحمر شهدت هي الأخرى منافسة ساخنة بين المرشحين على المقعد الفردي لمجلس النواب من خلال الدعاية الانتخابية ومسيرات التأييد، حيث لجأ مؤيدو مرشح حزب المحافظين، إلى تنظيم مسيرات على ظهور الجمال حاملين أعلام مصر وصور وبوسترات مرشحهم وصور الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث تعد تربية وركوب الجمال من أهم مظاهر الحياة بحلايب وشلاتين

بينما اعتمدت الدعاية الانتخابية بالنسبة للمرشحين لمجلس النواب بمحافظة شمال سيناء، في الأساس على الزيارات المباشرة إلى المقاعد والمجالس الخاصة بالعائلات والقبائل، فهذا الأسلوب هو سيد الموقف في مختلف أنحاء شمال سيناء

وفي الشرقية، بدأ المرشحون في الدعاية للتعريف ببرامجهم الانتخابية سواء بعقد المؤتمرات أو من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وفي القليوبية، عقد أهالي قرية شبرا هارس بمركز طوخ مؤتمراً جماهيرياً لدعم وتأييد مرشحي حزب مستقبل وطن، والنائب أحمد بدوي، مرشح القائمة الوطنية من أجل مصر

وفي المنوفية، استعان كريم طلعت السادات، مرشح حزب مستقبل وطن عن دائرة تلا والشهداء، بعمه، النائب السابق أنور عصمت السادات، رئيس حزب الإصلاح والتنمية، في جولاته الانتخابية، في مركز الشهداء

بينما أثارت وفاء صلاح الدين، أصغر مرشح دائرة شبين الكوم، الجدل من جديد، بعد تأييدها فكرة تعدد الزوجات، حيث فوجئ أهالي الدائرة بنشرها صوراً تحمل فيها رمزها الانتخابي، وهو ثمرة الموز، كنوع جديد من الدعاية الانتخابية التي لم يعتدها الأهالي، والتي وصفها البعض بكونها غريبة، وسخر منها البعض الآخر، إلا أنها بررت ذلك بأنها تضع في عين الاعتبار الأمهات والآباء الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

استخدام الجمعيات الأهلية في الدعاية الانتخابية

قام التحالف المصري للتنمية وحقوق الانسان ومؤسسة ملتقى الحوار برصد بعض الانتهاكات التي قام بها المرشحون فيما يتعلق باستخدام الجمعيات والمؤسسات الاهلية في العملية الانتخابية او قيام الجمعيات والمؤسسات بتأييد مرشح بعينه او مساعدته في العملية الانتخابية وهو ما حظره القانون، ونرصد في هذه المشاهدات الاتي:

- قام عدد من المرشحين للانتخابات البرلمانية 2020 باستخدام الجمعيات التي تحمل أسمائهم في الترويج لشخصهم بشكل مباشر عن طريق تقديم الدعم العيني والمالي المباشر لأهالي دوائرهم تحت غطاء تبرعات من الجمعية
- قيام عدد من المرشحين باستخدام الجمعيات في دعم بعض قضايا التصالح في مخالفات البناء عن طريق تحمل المرشح قيمة التصالح الخاصة ببعض المخالفين من أهالي الدائرة الانتخابية عن طريق الجمعية التي يشارك فيها عضو او رئيس لمجلس الإدارة او الأمناء
- قيام عدد من المرشحين زيارة الجمعيات المشهورة وفق قانون تنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات الاهلية في بعض المناطق خاصة الجمعيات التي تتكون علي أساس انتما قبلي مثل (جمعيات أبناء محافظة.... بحلوان.... الخ (وطلب الدعم منهم بشكل مباشر
- قيام عدد من المرشحين بتقديم تبرعات لبعض الجمعيات سواء عينية او مادية
- قيام بعض المرشحين باستغلال بعض منظمات المجتمع المدني في دعايتهم الانتخابية لإيهام الناخبين ان تلك الجهة تؤيد ترشحه

- قيام بعض المرشحين باستخدام أسماء مؤسساتهم في الدعاية الانتخابية بشكل غير مباشر عن طريق الإشارة الي كونهم مؤسسها والإشارة الي ان أفعال الجمعية او المؤسسة الخيرية هي أفعال المرشح بذاته

المظاهرة السلبية للدعاية الانتخابية

-:رصد متابعوا التحالف بعض ظواهر للدعاية السلبية والايجابية في عدد من المحافظات، وكان من أبرز هذه المظاهر

أولا: السلبيات

- خرج أحد المرشحين عن المألوف، ودمج السياسة بالدين في إحدى مؤتمراته الانتخابية. الامر الذي لاقى غضب على مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بسبب المؤتمر الذي اقامه المرشح، حيث اصطحب أحد المشايخ والقساوسة مرتديين الزي الاسلامي والكنائس، وذلك لدعّمه في انتخابات مجلس النواب. الأمر الذي رفضه متابعي الساحة السياسية، معلّنين عن رفضه التام لدمج السياسة بالدين لأي سبب كان، قائلين: "اعتدلوا يرحمكم الله". وأكد المتابعون عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، ان اللوائح والقوانين الخاصة بالأزهر والكنيسة تنص على عدم الانخراط في المعتقد السياسي والدعاية
- لافتات الدعاية المبكرة التي انتشرت في معظم المحافظات، ما شوه المنظر الجمالي لها وأثار سخط الأهالي في بعض المناطق
- لجوء عدد من المرشحين والقوائم الي خرق ضوابط الدعاية الانتخابية، التي حددتها الهيئة العليا للانتخابات، بعدما لجأت بعض الحملات إلى استغلال واجهات المدارس والمساجد والمؤسسات الحكومية في بعض المدن والقرى، في الترويج لمرشحهم، وهو ما واجهته مجالس المدن والأحياء بقوة، عبر إزالة هذا النوع من الدعاية
- تم رصد مؤتمرات شعبية لعدد من الأحزاب وخاصة حزبي مستقبل وطن والشعب الجمهوري قبل الموعد الرسمي لبدء الحملات الانتخابية
- تم رصد قيام بعض مرشحي الفردي ببعض الدوائر بتحمل بعض من نفقات غرامة التصالح في المباني المخالفة وفق قانون التصالح
- قام حزب مستقبل وطن بالإعلان عن سداد غرامة التصالح في المباني المخالفة لقانون التصالح في مخالقات المباني وذلك عدد 27 ألف شخص موزعة على كافة المحافظات

- تم رصد بعض الرشاوى الانتخابية المقنعة في شكل توزيع كراتين من قبل المرشحين على بعض الجمعيات الأهلية وكذلك إقامة معارض لتوزيع السلع المدرسية بأسعار مخفضة، كما شملت الرشاوى وعود بتوفير وظائف في شركات مملوكة لبعض المرشحين المحتملين
- تم رصد واستغلال بعض دور العبادة لعمل لقاءات مع جموع الناخبين داخل دوائريهم. وقد تركزت هذه الدعايات في القرى والنجوع والمناطق الأكثر فقرا في المدن.
- غاب عن مشهد الانتخابات البرلمانية في المرحلة الاولى عقد مناظرة بين مرشحي الدائرة الواحدة، يتم خلالها طرح البرامج الانتخابية للمرشحين ورؤيتهم السياسية خلال الفصل التشريعي المقبل خاصة بين مرشحي الأحزاب حيث تظهر أهمية فكرة تنظيم مناظرة تُطرح من خلالها الرؤى والأطروحات السياسية والفكرية المختلفة للأحزاب وممثلهم من المرشحين حيث أن الهدف من المناظرة هو إتاحة الفرصة للجميع لطرح رؤيته على الناخبين حتى يستطيع الناس تقييم المرشحين وبرامجهم الانتخابية وتحديد اختياراتهم، لما تنتجها المناظرات من فرص للاقتراب بأكبر قدر ممكن من الرؤية العميقة لوجهات نظر جميع الأطراف. حيث ستساهم المناظرة في الكثير من المكاشفة وإيضاح خطط الأحزاب ورؤيتها السياسية لخدمة العمل العام بشكل عام والمواطنين بشكل خاص مما سينعكس إيجابيا على حياة المواطنين على المدى البعيد وكذلك حسم اختياراتهم في الانتخابات المقبلة

ثانياً: الإيجابيات

ومن الملامح الإيجابية التي تم رصدها إزاء هذا الظواهر ما تقوم به أجهزة المحليات في معظم المحافظات بإزالة جميع الدعايات التي قام بها المرشحين وأنصارهم بتعليقها أو لصقها قبل موعد الانتخاب مع عمل محاضر وتحرير غرامات لهم.

أيضا من الملامح الإيجابية ما قرره لجنة الانضباط والقيم بوزارة الأوقاف، لإعفاء الشيخ أبو الفتوح عبد الرشيد عبد الله، مفتش متابعة بمديرية أوقاف الدقهلية – من عمله وعودته إلى إمام وخطيب ومدرس، ونقله للعمل بمديرية أوقاف دمياط، وذلك لخروجه على مقتضى الواجب الوظيفي ومشاركته وتواجده بالمقر الانتخابي لأحد مرشحي مجلس النواب. وأكدت وزارة الأوقاف في بيان لها، أن المتاجرة بالزى الأزهرى أو المنبر أو رسالة الإمام أو النج بالمسجد ورسالته أو السماح باستخدامه في العملية الانتخابية تستدعي العقوبة الرادعة، حفاظا على حرمة المسجد وصورة الإمام

الطعون الانتخابية لمرشحي مجلس النواب 2020 :

رصد متابعوا التحالف بعض الطعون الانتخابية التي شهدتها محاكم مجلس الدولة وما تم بشأنها ، نبدأها بما تم رصده من طعون بعدد من المحافظات المختلفة بمحاكم مجلس الدولة ، كما انه تم رصد كافة الطعون الانتخابية بالمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة .

: والتي كان من ابرزها

• الدعوى رقم 62078 لسنة 74 ق .والتي قضت فيما قضت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة بتاريخ 4 أكتوبر 2020 بعدم قبول الدعوى المقامة من هشام محمود محمد المحامي بالنقض والإدارية العليا، وكيلاً عن مصطفى الشحات أحمد سلطان، يطالب بإلغاء قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم 52 لسنة 2020 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وذلك لرفعها بعد الميعاد المحدد لتقديم الطعون فيه.

• استبعاد "سعيد حساسين" من السباق الانتخابي لصدور أحكام جنائية نهائية ضده

• قيام شقيقين بالطعن ضد ترشح بعضهما عن نفس الدائرة الانتخابية ، ووصل عدد الطعون أكثر من 10 طعون.، حيث أعادت المحكمة الادارية العليا سيد حنفي طه "فردى - مستقل - القاهرة" إلى سباق الانتخابات، إثر استبعاده هو وشقيقه جمال حنفي طه، بعد أن طعنا امام محكمة القضاء الاداري ضد بعضهما البعض، وتقدم كل منهما بخمسة طعون ضد شقيقه، كلها تضمنت تهماً بسوء السمعة وصدور أحكام قضائية جنائية ضدهما

• كما قضت المحكمة الإدارية العليا بقبول الطعن المقام من النائب البرلماني ضياء الدين داود على حكم استبعاده من الانتخابات البرلمانية 2020.

• وفيما يتعلق بكوته المرأة رفضت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة، دعوى لوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع الهيئة الوطنية للانتخابات عن تحديد كوته المرأة في 142 دائرة من إجمالي عدد 143 دائرة بجمهورية مصر العربية .، كما قضت في الطلب الثاني المطالب بإلغاء القرار 54 لسنة 2020 بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، الدعوى اقامتها أمل عبد الرسول حسين عبد النعيم المرشحة لعضوية مجلس النواب بالنظام الفردي ، والتي طالبت فيها بإلغاء القرار السلبي الممتنع عن تحديد الكوته، والتي تمثل طبقاً لعدد الدوائر 25 % من كوته المرأة طبقاً للدستور المصري لسنة 2019 كما طالبت بمنح المرأة المصرية في كل دائرة انتخابية حق الترشح على الكوته تنفيذاً للدستور الذي ذكرت المادة الأولى والثانية فيه، مراعاة التمثيل العادل للسكان والمحافظات ومبدأ تكافؤ الفرص.

• الدعوى رقم 1687 لسنة 57 ق ، وبمحافظة الأقصر ، تلقت محكمة مجلس الدولة دعوى قضائية بوقف تنفيذ قرار تشكيل الدائرة 103 أفراد الأقصر ، وذلك على الرغم من انتهاء المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة، من نظر الطعون التي أقيمت أمامها والبت فيها، وإرسال الأحكام للهيئة الوطنية للانتخابات لإعداد القوائم النهائية للمرشحين، طالبت الدعوى بوقف تنفيذ قرار تشكيل الدائرة 103 أفراد الأقصر

طعون محكمة القضاء الإداري

وقد تضمنت موضوعات الدعاوى التي تنظرها المحكمة ما بين مرشح يطعن على عدم قبول أوراق ترشحه من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات، فيما تضمنت دعاوى أخرى الطعن على عدم إدراج أسماء بعض المتقدمين بكشوف المرشحين برغم قبول أوراقهم من اللجنة ، وكذلك طعون بسبب تحليل المخدرات وعناوين السكن وعدم أداء الخدمة العسكرية.، وجاءت الطعون التي قام برصدها مرصد انتخابات التحالف الانتخابي بمؤسسة ملتقى الحوار والتحالف المصري لحقوق الإنسان والتنمية ، بمحاكم بمجلس الدولة " بمحافظات " القاهرة ، الجيزة ، القليوبية، الإسكندرية ، المنيا ، كفر الشيخ ، الأقصر كالتالي:

- بمحكمة مجلس الدولة بمحافظة القاهرة وبتاريخ 2 أكتوبر 2020 ، قضت محكمة القضاء الإداري برفض 139 دعوى تطالب بإدراج مرشحين ، كما قضت بعودة بقبول 5 دعاوى لمرشحين واعادتهم الى الانتخابات بعد استبعادهم من قبل لجنة فحص الطلبات.
- وبمحافظة كفر الشيخ ، وبتاريخ الخميس الموافق 1 أكتوبر 2020 ، قضت محكمة القضاء الإداري برفض طعون 4 مرشحين ، تم استبعادهم من قبل لجنة فحص أوراق المرشحين المتقدمين لانتخابات مجلس النواب ، بمحكمة كفر الشيخ الابتدائية وقبول طعن مرشح آخر بشأن تعديل اسم الشهرة الخاص به ، وقبلت المحكمة طعن بتعديل اسم أحد المرشحين، ووضع اسم الشهر الخاص به في كشوف المرشحين
- وبمحافظة القليوبية ، بتاريخ الخميس 1 أكتوبر 2020 ، ، قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بقبول طعن مرشحين اثنين من المستبعدين من الكشوف الانتخابية للنواب، إلى جانب رفض 8 طعون أخرى لعدم استيفاء الأوراق الخاصة بشروط الترشح ، حيث كانت محكمة بنها الابتدائية، أعلنت استبعاد 17 مرشحاً محتملاً من كشوف انتخابات مجلس النواب، لعدم اكتمال الشروط اللازمة لهم وإيجابية 3 منهم لتحاليل المخدرات التي أجروها بالمستشفيات، التي أعلنتها الهيئة الوطنية للانتخابات، إلى جانب عدم اكتمال الأوراق أو ورود نتائج التحاليل التي أجراها بعض المرشحين
- وبمحافظة المنيا ، بتاريخ السبت 3 أكتوبر 2020 ، ، رفضت الدائرة 83 أفراد بمحكمة القضاء الإداري في المنيا، 6 طعون خاصة بانتخابات مجلس النواب المقبلة 2020
- وبمحافظة الإسكندرية ، بتاريخ 4 أكتوبر 2020 ، قضت محكمة القضاء الإداري برفض 37 طعناً مقدمين من مرشحي مجلس النواب ، فيما تم إعادة 3 مرشحين آخرين الى الانتخابات وذلك بعد قبول الطعون المقدمة الى محكمة القضاء الإداري
- وبمحافظة الأقصر ، بتاريخ 7 أكتوبر 2020 ، رفضت محكمة القضاء الإداري بها خمسة طعون كان قد قدمها المرشحون المستبعدون ، كانت قد استبعدتهم لجنة فحص الأوراق بمحكمة الأقصر لعدم استيفاء اوراقهم
- **الطعون الانتخابية امام المحكمة الإدارية العليا لمرشحي انتخابات مجلس النواب 2020 (الدائرة الأولى)**

وقد رصد التقرير كافة الطعون الانتخابية التي نظرتها المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة بالقاهرة ، والتي قضت فيها برفض عدد طعناً 84.5 %، من اجمالى ما تم رصده من طعون وعددها " 185 " طعنا ، و التي تنوعت أسباب الرفض الطعون التي قدمها 156 المرشحون بين احكام جنائية ضدهم او بسبب بايجابية تحليل المخدرات التي أجريت لهم ، وأسباب أخرى تتعلق بالشكل لعدم

استكمال الأوراق ، او عدم تأدية الخدمة العسكرية ، فيما احالت عدد 15 طعنأ الى محكمة الموضوع ، بنسبة 8 % . وقضت بإلغاء القرار المطعون فيه في عدد 14 طعنأ ، بنسبة 7.5% من اجمالى ما تم رصدده

جدول يوضح حصر ما تم بالطعون الانتخابية لانتخابات مجلس النواب 2020 بمالمحكمة الإدارية العليا

م	ما تم في الطعن	العدد
1	رفض	156
2	إحالة للموضوع	15
3	الغاء القرار المطعون عليه	14

الاتجاهات العامة لتصويت المرحلة الأولى

أعلن المستشار لاشين إبراهيم رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات في الأول من نوفمبر 2020 عن نتيجة جولة الاقتراع الأولى من انتخابات المرحلة الأولى لمجلس النواب (2020) (والتي أجريت في 14) (محافظة تمثل دائرتي القوائم الثانية) (الجيزة . الفيوم . بني سويف . المنيا . أسيوط . الوادي الجديد . سوهاج . قنا . الأقصر . أسوان . البحر الأحمر (والرابعة) الإسكندرية . البحيرة . مرسى مطروح) وقد أظهرت الأرقام الرئيسية لمجمل المشهد الانتخابي مدي الحرص المجتمعي والاهتمام بانتخابات مجلس النواب باعتباره غرفة التشريع الرئيسية والكيان النيابي الأكثر أهمية وحظوة في الذهنية الشعبية الوطنية وهو ما تعكسه المؤشرات العامة لأرقام الترشح حيث بلغ عدد المترشحين للمنافسة علي المقاعد الفردية . بعد انتهاء فترة الطعون والتنازلات . (3964) (مترشح بمتوسط) (147) (مترشح لكل محافظة و) (48) (مترشح لكل دائرة انتخابية و) (14) (مترشح لكل مقعد من المقاعد المخصصة للنظام الفردي بما يكشف عن ارتفاع معدلات التنافسية وزيادة الاهتمام بالمشاركة لدي النخبة المصرية

وعلي مستوي المحافظات فقد أتت محافظة القاهرة كأعلي المحافظات ترشحا بعدد (433) (مترشح تليها محافظة الجيزة) (355) (والدقهلية) (351) (وهو ما يمكن أن نرده لكون تلك المحافظات تحظى بالعدد الأكبر من مقاعد البرلمان المخصصة للنظام الفردي

إضافة لكونها الأعلى كثافة من حيث عدد السكان بينما كانت محافظة جنوب سيناء هي الأقل من حيث أعداد المترشحين برقم إجمالي مترشحين تلمها الوادي الجديد (24) (ومطروح) (27) (وشمال سيناء) (31) (مترشح الأمر الذي يمكن تفسيره) أيضا (بكونها (10) . محافظات حدودية تتقلص فيها الكثافات السكانية لحدها الأدنى وهو ما ينعكس علي حصتها المحدودة من المقاعد النيابية

(وقد تضمنت تلك المرحلة (الأولي) (التنافس بين) (1,862) (مترشح للمقاعد الفردية بمتوسط) (26,6) (مترشح بكل دائرة انتخابية و مترشح لكل مقعد فردي إضافة لعدد) (568) (مترشح يمثلون العناصر الأساسية والاحتياطية للمنافسة علي المقاعد المخصصة (13,1) لنظام القوائم المغلقة في الدائرتين) (الثانية. الرابعة) (ضمن قائمتي) (نداء مصر) (والقائمة الوطنية الموحدة) (من أجل مصر) (حيث توزعت الترشيحات الفردي من حيث التوجهات الرئيسية إلي) (1,401) (مرشح مستقل وعدد) (461) (مرشح حزبي في مؤشر لاستمرار ظاهرة المستقلين وتوسعها بين قطاعات المهتمين العمل العام في ظل ضعف العمل السياسي وعدم جاذبية الانتماء للأحزاب السياسية

. وقد شهدت العملية التنافسية اقبالا) (متوسطا) (للمشاركة من قبل الناخبين زادت متوسطاتها في عدد من الدوائر الانتخابية نتيجة سخونة التنافسية وعدم القدرة علي حسم الصراع الانتخابي حيث بلغت أعداد الناخبين الذين شاركوا بالتصويت خلال تلك المرحلة ناخب بنسبة مشاركة) (28,06) (%وهي نسبة تشير لزيادة) (محدودة) (في اتجاهات المشاركة العامة للناخبين عند مقارنتها (9,069,729) بتوجهات المشاركة في المرحلة الأولى من الانتخابات النيابية) (2015) (مقدارها) (1,799,135) (ناخب مع كونها ذات المحافظات وبذات تقسيمها في العمليتين حيث بلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فيها) (7,270,594) (ناخب بنسبة) (26,56) (%رغم أن العملية الانتخابية وقتها قد شهدت زيادة أكبر في عدد المترشحين) (2,548) (مرشح والمقاعد) (226) (مقعد

كما تلاحظ لفريق المتابعة بالتحالف تنامي ظاهرة) (بطلان الأصوات) (ووجود زيادة مطردة في نسبتها وأعدادها حيث بلغت الأصوات الباطلة في النظام الفردي) (1,005,689) (صوت بنسبة) (11,1) (%بينما في نظام القوائم بلغت) (1,769,702) (صوت بنسبة) (19,5) (%) بما يمكن أن يكون سببه افتقاد العملية الانتخابية للمعيارية المتماثلة في شكل وطبيعة النظام الانتخابي علي غرار ما كان سائدا في تركيبة الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لها قبل عام 2010 حيث تفاوتت مساحات الدوائر وأعداد المقاعد من دائرة لأخرى بما أضعف من إمكانات تبادل الخبرات حول آلية التصويت وطريقة تحديد العدد المطلوب وهو ما يمكن التدليل عليه بالنظر لتوزيعه

المقاعد المخصصة لدوائر المرحلة الأولى والتي بلغت في مجملها (70 دائرة انتخابية منها) 23 (دائرة تقترع لانتخاب نائب) واحد (بينما تقترع) 26 (دائرة لانتخاب) نائين (بكل منها و) 17 (دائرة لانتخاب) 3 (نواب وأخيرا (٤ دوائر تنتخب كل منها) 4 (نواب وهو نسق هندسي شديد التعقيد يحتاج للمراجعة وإعادة النظر مستقبلا.

إجماليات المرحلة الأولى (المؤشرات العامة)		
م	البيان	العدد
1	عدد الناخبين	31,719,224
2	عدد المصوتين	9,069,729
3	نسبة المشاركة	28,06 %
4	عدد الأصوات الصحيحة (فردى)	8,038,209
5	عدد الأصوات الباطلة (فردى)	1,005,689
6	عدد الأصوات الصحيحة (قوائم)	7,300,027
7	عدد الأصوات الباطلة (قوائم)	1,769,702

تحليل اتجاهات الفوز							
م	المحافظة	نواب	جدد	مستقلون	مستقبل وطن	الشعب الجمهورى	الإجمالي
1	الإسكندرية	1	2	.	3	.	3
2	الجيزة	7	16	3	18	2	23
3	الفيوم	1	2	.	2	1	3
4	البحر الأحمر	.	3	.	2	1	3
		9	23	3	25	4	32

الباقون لجولة الإعادة (دلالات وتحديات)

أظهرت النتائج النهائية لتصويت الجولة الأولى بقاء 110 (مقعد انتخابي يتوزعون علي 54) دائرة انتخابية لجولة تصويتية ثانية بين 220 (مرشح وفق القاعدة التشريعية التي تنص علي أن تجري جولة الإعادة بين عدد من المتنافسين يمثلون) ضعف) عدد المقاعد المتبقية لتلك الجولة (وهو ما يمنح للتنافسية زخما وقوة تستمدتها من حالة التنوع في طبيعة القوي السياسية والجغرافية التي يسعى كل منها لضمان تحقيق الفوز والانتصار

وقد توزعت مقاعد الإعادة من حيث الخبرة البرلمانية بين 56 (مرشح من نواب البرلمان الحالي بما يشير لقوة التنافسية التي شهدتها الدوائر وامتلاك عديد من النواب لعلاقات جماهيرية وطيدة ساهمت في تجاوزهم لحالة الغضب والإحباط الشعبي من أداءات المجلس الكلية في مواجهة) 164 (مرشح يمثلون عناصر جديدة) رغم امتلاك عدد منهم لتجارب نيابية سابقة (بما يشير الي تغير كبير في شكل وأداءات النخبة البرلمانية بوصول عناصر مستجدة تمتلك رؤى وبرامج للإصلاح والتطوير تعالج أوجه القصور والتخبط في عمل المجلس السابق

أما علي المستوي السياسي فقد توزعت المقاعد بين المستقلين الذين حصلوا علي 86 (فرصة للفوز بالمقاعد بنسبة 39,1%) في مواجهة) 134 (فرصة يمتلكها الحزبيون في انجاز حزبي يشير لتنوع أكبر في التركيبة السياسية وتنوع الرؤي وبرامج التدخل بما يعد بمثابة استمرار لحالة النجاح الحزبي التي تحققت في انتخابات مجلس الشيوخ 2020 والتي هيمنت الأحزاب علي مقاعدها ذات التكوين الشعبي والتي مكنت الأحزاب من حصد 194 (مقعد مقابل 6) مقاعد حصدها المستقلون

وفي إطار تحليل التركيبة السياسية للأحزاب التي تخوض جولة الإعادة والتي توزعت بين 11 (حزبا سياسيا بنسبة 37,9%) من جملة الأحزاب التي شاركت في تلك المرحلة وعددها 29 (حزبا جاء في مقدمتها حزب (مستقبل وطن) الذي هيمن علي حصة (الأحزاب السياسية بعدد 86) (مترشح يخوضون جولة الإعادة بنسبة 64,2%) (كان أبرز مشاهدها خوض مرشحي الحزب منفردين (التنافس علي مقاعد دائرتي محافظة مرسى مطروح يليه حزب (الشعب الجمهوري) (بعدد 19) (مترشح كنجاح يمثل

استمرار حالة التنسيق والتعاون بين الحزبين والتي بدأت خلال انتخابات مجلس الشيوخ 2020 والتي حل فيها (ثانياً) بعد مستقبل وطن .

في المقابل احتل حزب (حماة وطن) المركز الثالث بعدد 10 (مترشحين يليه) (النور) بعدد 6 (مترشحين في نجاح يحسب للحزبين رغم محدودية عدد مرشحهم وهو ما يمكن أن نعزوه لكون معظمهم من النواب السابقين الذين يملكون إنجازات حقيقية في العمل الخدمي لصالح دوائهم فيما تساوت 3 (أحزاب) (الوفد) . مصر الحديثة . التجمع (في خوض جولة الإعادة بمرشح) (وحيده) (لكل حزب منها بما يثير الكثير من علامات الاستفهام حول تجربة) (الوفد) (وانحسار مكانته وشعبيته بصورة تبعث علي القلق خصوصا مع تزامنها مع حالة الجدل والتجاذب التنظيمي الداخلي وارتفاع وتيرة المطالبات بإعادة انتخاب رئيس جديد للحزب .

تحليل الاتجاهات العامة للنتيجة (المحافظات)

التحليل السياسي لنتائج القوائم				
م	القوي السياسية	الصعيد	غرب الدلتا	الإجمالي
1	المستقلون	6	5	11
الأحزاب السياسية				
2	مستقبل وطن	51	22	73
3	الشعب الجمهوري	14	1	15
4	الوفد	7	4	11
5	حماة وطن	6	4	10
6	الإصلاح والتنمية	2	3	5

4	.	4	الديمقراطي الاجتماعي	7
4	1	3	المؤتمر	
4	1	3	مصر الحديثة	
3	1	2	الحرية	
1	.	1	التجمع	
1	.	1	العدل	
142	42	100	الإجمالي	

أما علي مستوى المقاعد المخصصة للنظام الفردي فقد استمرت نجاحات مستقبل وطن بتحقيقه الفوز المهيمن علي المشهد الحزبي والانتخابي بتحقيق الحزب لعدد (25) مقعد مع وجود عدد (86) (مرشح يخوضون جولة الإعادة بإجمالي) (111) (متنافس يمثلون) (86) (% من جملة ممثلي الحزب في تلك الجولة بينهم) (4) (مترشحين يتنافسون للفوز بمقعد) (مطروح . الحمام) بمحافظة مطروح مع خروج الحزب خاسرا من المشهد التنافسي لمحافظة الأقصر التي فشل الحزب في الفوز أو الوصول للإعادة بأي من مقاعدها يليه (المستقلون (الذين حصدوا الفوز بعدد) (3) (مقاعد بينما يخوض الإعادة منهم) (86) (مرشح بنسبة) (6,3) من جملة المترشحين بتلك الصفة الانتخابية ثم الشعب الجمهوري الذي حقق الفوز بعدد) (4) (مقاعد مع وجود) (19) (%) . مرشح يخوضون جولة الإعادة باسمه منهم) (مرشحين (يتنافسان للفوز بالمقعد المخصص لدائرة) (إسنا (بمحافظة الأقصر في المقابل لم تتمكن) (9) (أحزاب من تحقيق الفوز بأي مقعد فردي رغم تواجد ممثلين لها في جولة الإعادة علي رأسهم حزب حماة وطن) (10) (مرشحين والنور) (6) (والمؤتمر والإصلاح والتنمية) (3) (والحرية والديمقراطي الاجتماعي) (2) (والوفد والتجمع ومصر الحديثة) (1) (وهو نجاح رغم محدوديته إلا أنه يحفظ لتلك الأحزاب فرصها في التواجد ويؤكد علي موضوعية ونجاح القائمة الوطنية في اختيار القوي السياسية التي انضمت لها والتي لم يستطع سوي حزب النور في مزاحمتها في المشهد التمثيلي والتنافسي . علي عضوية المجلس

النساء في مشهد تنافسي (تقدم مستمر)

للدورة الثانية علي التولي تستطيع المرأة المصرية اكتساب مساحات من فضاءات العمل العام تتجاوز ما خصص لها من مقاعد وفق نصوص دستورية وقانونية حصنت لها عدد (25) % من المقاعد المنتخبة بإجمالي (142) مقعد إضافة لعدد (نصف) المقاعد المخصصة للتعين بقرار من رئيس الجمهورية حيث تقدمت للمنافسة خلال المرحلة الأولى علي المقاعد الفردية بعدد مرشحة كان أكثرهم بمحافظات الجيزة (44) والإسكندرية (34) والبحيرة (16) إضافة لتقدمها للمنافسة في كافة الدوائر (152) بمحافظات (الإسكندرية. أسيوط. قنا. أسوان) وهو انجاز يحسب لصالحها ويوضح دورها الداعم والمشارك في كافة العمليات الانتخابية الوطنية ويبرر في الوقت ذاته قدرتها النجاح والفوز وزيادة حصتها من المقاعد

فاستطاعت النائبة (نشوي الديب) (أن تحتفظ بمقعدا بدائرة) (إمبابة) (بمحافظة الجيزة من الجولة الأولى محققة أعلى الأصوات بالدائرة فيما استطاعت (6) (مرشحات الوصول لجولة الإعادة بينهم) (3) (نائبات سابقات) (مي محمود. الهام المنشاوي. سناء برغش) (إضافة لعدد) (3) (مرشحات جدد) (مروة التوني. مني الحسيني. سحر بشير معتوق) (كان من اللافت أنهم جميعا ينتمين لمحافظة) (البحيرة. الإسكندرية) (بدوائر) (المنتزه. الرمل. الدخيلة. دمنهور. كفر الدوار

النساء في المرحلة الأولى (المؤشرات العامة)				
م	المرشح	المحافظة	الدائرة	النتيجة
1	نشوي حسن عبد العال الديب	الجيزة	إمبابة	فوز
2	مي محمود أحمد عبد الله	الإسكندرية	المنتزه	إعادة
3	مروة مصطفى التوني	الإسكندرية	المنتزه	إعادة
4	الهام خميس المنشاوي	الإسكندرية	الرمل	إعادة
5	مني حسن الحسيني	الإسكندرية	الدخيلة	إعادة
6	سناء أنور برغش	البحيرة	دمنهور	إعادة
7	سحر بشير معتوق	البحيرة	كفر الدوار	إعادة

المسيحيون (ترسيخ المواطنة عبر صندوق الاقتراع)

في إطار تمكين قطاعات مجتمعية رأي المشرع ضرورة للحفاظ علي فرص تواجدتها في الهيئات المنتخبة شعبيا فقد حرص المشرع الدستوري علي توفير مظلة تشريعية لصالحها تمثلت في المواد (243.244) والتي تضمنت تمثيلا مناسباً لصالح المسيحيون . الشباب . العمال . الفلاحين . ذوي الإعاقة . المقيمون بالخارج (وهو نص كان)مؤقتا (لدورة نيابية واحدة قبل أن تلغي التعديلات الدستورية 2019 القيد الزمني وتطلق آليات تنفيذه لينص القانون علي تخصيص)24 (مقعد بنظام القوائم لصالح المسيحيين

ورغم وجود النص وتطبيقه خلال انتخابات 2015 إلا أن عدد من المواطنين المسيحيين تقدموا للمنافسة علي المقاعد الفردية بل وحصدوا عددا إضافيا من المقاعد بلغ)13 (مقعد فردي لتصبح حصتهم داخل المجلس)37 (مقعد كأكبر رقم لتمثيل المسيحيين . في المجالس النيابية عبر تاريخها

ومع بدء الانتخابات الحالية تقدم للمنافسة علي المقاعد الفردية عدد)145 (مرشح مسيحي بينهم)73 (مرشح خلال المرحلة الأولى يتوزعون علي)34 (دائرة انتخابية بينما خلت)36 (دائرة و)4 (محافظات)الوادي الجديد . أسوان . البحر الأحمر . مطروح (من أي مرشح مسيحي فيما جاءت أعلي المحافظات في تواجد المسيحيين بين مرشحيها المنيا)18 (وأسيوط)15 (والجيزة)12 (

وقد انعكس هذا التواجد والاهتمام بالمشاركة في وصول)7 (مرشحين مسيحيين لجولة الإعادة بينهم)2 (مرشحين بمحافظة المنيا و)2 (بأسيوط و)1 (بقنا كان من اللافت تواجدهم في)7 (دوائر مختلفة)المنيا . سمالوط . أبو قرقاص . ملوي . أسيوط .. القوصية . نجع حمادي (إضافة لكون)3 (منهم نواب في المجلس الحالي بما مكّهم من حصد أعلي الأصوات بدوائهم

الاقباط في المرحلة الأولى (المؤشرات العامة)				
م	المرشح	المحافظة	الدائرة	النتيجة
1	أندروا سامي محروس أبو بيلاطس	المنيا	المنيا	إعادة
2	مجدي ملك مكسيموس	المنيا	سمالوط	إعادة

إعادة	أبو قرقاص	المنيا	هيثم نجيب برسوم	3
إعادة	ملوي	المنيا	هيلاسي غني ميخائيل	4
إعادة	أسيوط	أسيوط	تادرس قلدس تادرس	5
إعادة	القوصية	أسيوط	أمير بنيامين لوز حنا	6
إعادة	نجع حمادي	قنا	ماجد أديب فهيم طوبيا	7

تحليل المهن الفائزة في المرحلة الاولى					
العدد	المهنة	م	العدد	المهنة	م
1	طبيب	8	9	عضو مجلس النواب	1
1	موظف	9	7	صاحب ومدير شركة	2
1	قطاع المقاولات	10	3	رئيس مجلس إدارة	3
1	قبطان بحري	11	3	محامي	4
1	تعليم	12	2	أكاديمي	5
1	مؤهل عالي	13	1	قيادة شرطية سابق	6
32	الإجمالي		1	مهندس	7

تحليل المهن في جولة الإعادة					
العدد	المهنة	م	العدد	المهنة	م
3	ضرائب	16	48	عضو مجلس النواب	1
3	مؤهل متوسط	17	22	قيادة شرطية سابق	2
3	رجل أعمال	18	20	مدير شركة	3
2	قوات مسلحة سابق	19	15	موظف	4
2	قطاع البترول	20	14	قطاع المقاولات	5
2	مدير عام	21	13	محامي	6
2	المعاش	22	11	رئيس مجلس إدارة	7
1	شهر عقاري	23	9	فلاح	8
1	مراسم النواب	24	9	طبيب	9
1	مدير بنك	25	8	مؤهل عالي	10
1	محاسب	26	6	أكاديمي	11
1	عمدة	27	6	تعليم	12
1	جمارك	28	6	مهندس	13
1	إعلامي	29	5	استيراد وتصدير	14
1	بدون عمل	30	3	صيدلي	15

قراءة في الاتجاهات العامة لتصويت المرحلة الثانية

شهدت تلك المرحلة اجراء الانتخابات في عدد (13) محافظة تمثل قطاعي القاهرة ووسط الدلتا والشرقية وغرب الدلتا
بإجمالي (72) دائرة انتخابية مخصص لها (142) مقعد بنظام القوائم الانتخابية وعدد (141) مقعد بالنظام الفردي

إجماليات العملية الانتخابية (المرحلة الثانية)		
م	البيان	العدد
1	المرشحون	2083
2	المستقلون	1679
3	الحزبيون	404
4	النساء	216
5	الأقباط	72
6	اللجان الفرعية	9468
المرحلة الثانية (المؤشرات العامة)		
م	البيان	العدد
1	عدد الناخبين	31,480,127
2	عدد المصوتين	9,289,166
3	نسبة المشاركة	29,5 %
4	عدد الأصوات الصحيحة (فردي)	8,332,214
5	عدد الأصوات الباطلة (فردي)	956,952
6	عدد الأصوات الصحيحة (قوائم)	7,730,456
7	عدد الأصوات الباطلة (قوائم)	1,558,71

الاتجاهات العامة للنتيجة (جغرافيا التصويت)

شهدت تلك المرحلة ثراء وتنوعا في طبيعة التنافسية الانتخابية بصورة أوضحت مدى صعوبة المشهد الانتخابي وعدم القدرة علي حسمه أو امتلاك القدرة علي صياغته وفق توجهات مسبقة وهو ما انعكس علي الشكل النهائي الذي انتهت له توجهات التصويت في الجولة الأولى التي لم تستطع فيها أي محافظة أن تحسم كافة مقاعدها بالفوز (حالة محافظة البحر الأحمر (فرغم أن القاهرة حسمت 12 (دائرة والقليوبية 5 (دوائر وبورسعيد وجنوب سيناء (دائرة (بكل محافظة إلا أن المحافظات (الأربع استمرت لجولة الإعادة بعدد آخر من الدوائر في حين تواجدت 9 (محافظات في جولة الإعادة علي كافة مقاعدها (الدقهلية (المنوفية . الغربية . كفر الشيخ . الشرقية . دمياط . الإسماعيلية . السويس . شمال سيناء

وبصورة تفصيلية فانه من بين 72 (دائرة في المرحلة الثانية فقد حسمت الانتخابات بالفوز في عدد 20 (دائرة توزعت بين 4 (محافظات بنسبة 27,8% (بينما تجري الإعادة الكاملة علي مقاعد 47 (دائرة انتخابية توزعت بين 12 (محافظات بنسبة فيما تبقت 5 (دوائر انتخابية حسم جزء من مقاعدها بالفوز بينما تبقي جزء آخر للإعادة توزعت بين (محافظتين (65,3% بنسبة (٦,٩%)

تحليل موقف الدوائر					
م	المحافظة	فوز	إعادة	مشترك	الإجمالي
1	القاهرة	13	2	4	19
2	القليوبية	5		1	6
3	الدقهلية		10		10
4	المنوفية		6		6
5	الغربية		7		7
6	كفر الشيخ		4		4
7	الشرقية		8		8

2		2		دمياط	8
2		1	1	بورسعيد	9
3		3		الإسماعيلية	10
1		1		السويس	11
2		2		شمال سيناء	12
2		1	1	جنوب سيناء	13
72	5	47	20	الإجمالي	

أما علي مستوي المقاعد المخصصة للنظام الفردي والتي يبلغ عددها (141 مقعد تمثل) 24,8 (% من جملة مقاعد البرلمان فقد حسم من الجولة الأولى للمرحلة الثانية عدد (41 مقعد بنسبة) 29,1 (% من مقاعد المرحلة كان العدد الأكبر منهم لصالح محافظة القاهرة) 24 (مقعد تليها القليوبية) 15 (مقعد وبور سعيد) 1 (وجنوب سيناء) 1 (بينما تبقي للإعادة) 100 (مقعد بنسبة) 70,9 (% جاء العدد الأكبر منهم في محافظتي الدقهلية والشرقية بعدد) 21 (مقعد بكل محافظة تليهما الغربية) 14 (والمنوفية) 11 (وكفر الشيخ) 10 (في مؤشر يربط بين حدة التنافسية وبين الطبيعية العشائرية والمهنية للمحافظة حيث مالت المحافظات ذات الطبيعة الحضرية ونمط الإنتاج الريعي لحسم المقاعد من الجولة الأولى ودون الذهاب لجولات تصويتية لاحقة متأثرة في ذلك بالقدرات المالية والمحفزات التي يقدمها البعض لصالح ناخبهم بعكس المحافظات الريفية أو الصناعية التي تمثل التنافسية الميكانيكية وامتلاك العديد من المتنافسين لظهير شعبي مساند وداعم . سواء كان الحديث عن امتدادات عائلية تقوم علي أساس روابط الدم أو المصاهرة أو علي أساس الانتماء الجغرافي والمكاني لبيئات محددة . عقبه أمام هيمنة مرشحين علي المشهد أو قدرتهم علي تحقيق الفوز رغم امتلاك بعضهم لشعبية مؤثرة قادرة علي ضمان فوزه بالمقعد ولكن ليس من الجولة . التصويتية الأولى .

تحليل مواقف المحافظات					
م	المحافظة	المقاعد	الفوز	الإعادة	
				المقاعد	المرشحون
1	القاهرة	31	24	7	14
2	القليوبية	16	15	1	2
3	الدقهلية	21		21	42
4	المنوفية	11		11	22
5	الغربية	14		14	28
6	كفر الشيخ	10		10	20
7	الشرقية	21		21	42
8	دمياط	4		4	8
9	بورسعيد	2	1	1	2
10	الإسماعيلية	5		5	10
11	السويس	2		2	4
12	شمال سيناء	2		2	4
13	جنوب سيناء	2	1	1	2
الإجمالي		141	41	100	200

النساء في المشهد التنافسي (محدودة مثيرة للقلق)

وسط مشهد تنافسي صاحب يحمل الكثير من المعززات التصويتية لصالح النساء بداية بارتفاع نسب المشاركة والحرص علي التواجد في المشهد الانتخابي وأمام صناديق الاقتراع مروراً بخطاب إعلامي وسياسي داعم للمرأة ومحفز علي مشاركتها يقوده رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي بشخصه وصولاً لدستور ومنظومة تشريعية داعمة ومعززة وضامنة لتمثيل عادل

لصالح النساء نظمتها المادة (102) (من الدستور بحيث لا يقل عن 25%) من إجمالي مقاعد المجلس النيابي كان من المثير للقلق فشل المرشحات علي المقاعد بالنظام الفردي في حصد ثماره أو تحقيق الفوز بأي مقعد بين المجموعة التي حسمت من الجولة الأولى بل إن المقاعد التي تجري عليها الإعادة لم تستطع النساء المزاومة عليها سوى بعدد (4) (مرشحات ينتمون لدائرتين) (الزقازيق . منيا القمح (في محافظة وحيدة) (الشرقية (وهي نتائج أقل بكثير من تلك التي تحققت في المرحلة الأولى التي حصدت فيها النائبة/نشوي الديب الفوز من الجولة الأولى إضافة لوصول (6) (مرشحات لجولة الإعادة ينتمون لمحافظة الإسكندرية) (البحيرة) (ليصبح مجموع ما تحقق لصالح النساء في تلك العملية الانتخابية المجموعة فوز (ووحيد) (والوصول لجولتي الإعادة . بعدد (10) (مرشحات ينتمون لعدد (3) (محافظات فيما خرجت المرأة تماما من المشهد الانتخابي في (23) (محافظة) وبمقارنة تلك النتائج (المحدودة) (بما تحقق في الانتخابات البرلمانية 2015 يظهر حجم الأزمة خصوصا فيما يتعلق بمساحة التمثيل القائم علي التنافسية المفتوحة والتي حصدت عبره النساء) (وقتها) (وبصورة فعلية عدد (5) (مقاعد من المرحلة الأولى وعدد) (12) (مقعد من المرحلة الثانية وعدد) (3) (مقاعد في الانتخابات التكميلية بمجموع (20) (مقعد تتوزع بين (11) (محافظة) .

المسيحيون (فوزيلا إعادة)

يمثل المسيحيون أحد أبرز الفئات الأولى بالرعاية التي نظر لها المشرع عند صياغة قانون الانتخاب رقم (46) (لسنة 2014 ووضع لها حصة انتخابية ضامنة يبلغ مجموعها (24) (مقعد بنظام القوائم وهو ما سبق واستفاد المرشحون علي النظام الفردي من معززاته في انتخابات 2015 ليحصد المتنافسون) (وقتها) (عدد إضافيا من المقاعد بلغ) (13) (مقعد توقع الجميع استمرارها في الانتخابات النيابية) (الحالية)

غير أن النتائج التي تحققت لم تكن علي ذات المستوي من الطموح حيث اكتفت المرحلة الأولى بوصول (7) (مرشحين لجولة الإعادة بينما في المرحلة الثانية التي شهدت ترشح عدد (72) (مسيحي فقد تحقق انجاز كبير بفوز (2) (مرشحين من الجولة الأولى دون إعادة أحدهما ترشح في دائرة ذات مقعد فردي) (الساحل) (ورغم ذلك تمكن من الفوز المباشر فيما فاز الثاني في دائرة متعددة المقاعد) (عين شمس) (وإن كان الملمح السلبي الأبرز في هذا المشهد يتمثل في عدم وصول أي مترشح إضافي لجولة الإعادة التي يخوضها (200) (مترشح في سلوك انتخابي يحتاج للمراجعة والدراسة خصوصا في ظل تراجع معدلات ونسب تواجد

المرشحين الأقباط علي قوائم الأحزاب السياسية والتي اقتصرت علي (9) (مرشحين ينتمون لعدد 5) (أحزاب بينما تقدم باقي المرشحين وعددهم 63) (مرشح باعتبارهم مستقلين .

الأقباط في المرحلة الأولى (المؤشرات العامة)				
م	المرشح	المحافظة	الدائرة	النتيجة
1	أبانوب عزت عزيز	القاهرة	الساحل	فوز
2	صفوت وداد مسعد قليني	القاهرة	عين شمس	فوز

التركيبة الوظيفية للمرحلة الأولى (تطلعات للمستقبل)

تحليل المهن في جولة الإعادة					
م	المهنة	العدد	م	المهنة	العدد
1	عضو مجلس النواب	42	18	أكاديمي	3
2	قيادة شرطية سابق	19	19	قوات مسلحة سابق	3
3	رجل أعمال	15	20	ضرائب	2
4	مدير وشريك	13	21	قطاع البترول	2
5	مؤهل عالي	12	22	مزارع	2
6	قطاع المقاولات	9	23	جواهرجي	2
7	موظف	8	24	مهندس	2
8	استيراد وتصدير	8	25	عمدة	1
9	محامي	8	26	مدير بنك	1
10	رئيس مجلس إدارة	8	27	كاتبة	1

1	مدير مبيعات	28	7	طبيب	11
1	صيدلي	29	6	تعليم	12
1	مهندس زراعي	30	5	نواب سابقون	13
1	مصرفي	31	4	نائب رئيس مجلس إدارة	14
1	مأذون	32	4	المعاش	15
1	وكيل وزارة	33	3	صحفي وإعلامي	16
1	مدير الاتصال سياسي	34	3	محاسب	17
200	الإجمالي				

النتائج النهائية

تصنيف الفائزين في جولة الاعادة

المحافظة	التيار	مستقل	مستقبل وطن	الشعب الجمهوري	الوفد	التجمع	مصر الحديثة	المؤتمر	المجموع
القاهرة		2	4	1	-	-	-	-	7
القليوبية		-	1	-	-	-	-	-	1
الدقهلية		12	7	2	-	-	-	-	21
المنوفية		4	7	-	-	-	-	-	11
الغربية		3	9	-	-	1	1	1	14
كفر الشيخ		4	3	1	2	-	-	-	10
الشرقية		5	16	-	-	-	-	-	21
دمياط		4	-	-	-	-	-	-	4
بورسعيد		-	1	-	-	-	-	-	1
الاسماعيلية		1	3	-	-	-	-	1	5
السويس		-	1	1	-	-	-	-	2

2	-	-	-	-	-	1	1	شمال
1	-	-	-	-	-	1	-	جنوب
100	1	1	1	2	5	54	36	جملة

• توزيع مقاعد الفردى

الجملة	الثانية		الأولى		التيار
	الاعادة	الأولى	الاعادة	الأولى	
70	36	4	27	3	المستقلون
171	54	34	58	25	مستقبل وطن
22	5	2	11	4	الشعب الجمهورى
7	X	X	7	X	النور
4	2	1	1	X	الوفد
4	X	X	4	X	حماة الوطن
2	X	X	2	X	الحرية
1	1	X	X	X	التجمع
1	1	X	X	X	المؤتمر
1	1	X	X	X	مصر الحديثة
283	100	41	110	32	الاجمالي

• تحليل مقاعد القوائم

الجملة	الرابعة	الثالثة	الثانية	الأولى	التيار
22	5	3	6	8	المستقلون
145	22	19	51	53	مستقبل وطن
28	1	5	14	8	الشعب الجمهورى
22	4	7	7	4	الوفد

19	4	1	6	8	حماة وطن
12	1	3	3	5	مصر الحديثة
9	3	1	2	3	الاصلاح والتنمية
7	1	2	3	1	المؤتمر
7	x	x	4	3	الديمقراطي الاجتماعي
5	1	X	2	2	الحرية
5	X	1	1	3	التجمع
2	X	X	1	1	العدل
1	X	X	X	1	إدارة جبل
284	42	42	100	100	الاجمالي

• تحليل القوى السياسية

الجملة	الفردى	القوائم	التيار
92	70	22	المستقلون
316	171	145	مستقبل وطن
50	22	28	الشعب الجمهورى
26	4	22	الوفد
23	4	19	حماة وطن
13	1	12	مصر الحديثة
9	X	9	الاصلاح والتنمية
8	1	7	المؤتمر
7	X	7	الديمقراطي الاجتماعي
7	7	X	النور
7	2	5	الحرية
6	1	5	التجمع
2	X	2	العدل
1	X	1	إدارة جبل
567	283	284	الجملة

خامساً: المتابعة الميدانية لمتابعي التحالف لانتخابات مجلس النواب 2020

رصد متابعو التحالف المصري لحقوق الانسان في انتخابات مجلس النواب 2020 بعض المخالفات التي لم ترق لمستوى الانتهاكات و التي لم تؤثر بشكل كبير على سير العملية الانتخابية ، وكانت أبرز تلك المخالفات ما يلي:

- تأخر فتح بعض اللجان .
- الدعاية أثناء فترة الصمت الانتخابي وتوجيه الناخبين أمام اللجان .
- تقديم الرشاوي الانتخابية .



رصد تقرير المتابعة الميدانية لمتابعي التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية ما يلي:

أولاً: متابعة الجولة الأولى من المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية 2020 يومي 24 ، 25 أكتوبر 2020

تابع مرصد الانتخابات البرلمانية التابع للتحالف المصري لحقوق والتنمية، المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية في جولتها الأولى وفق خطة عمل موضوعة بدقة ، في عدد من المحافظات زار متابعينا فيها عدد كبير من العدد الإجمالي لمقار الاقتراع خلال يومي التصويت .

وخلال يومي الاقتراع قام مرصد الانتخابات البرلمانية بنشر تسع بيانات تناول فيها مجريات العملية الانتخابية وأهم الملاحظات التي تم رصدها ، فضلاً عن نشر إفادات لحظية أولاً بأول على صفحة المرصد، كما تقدم المرصد خلال يومي الاقتراع بعدد من البلاغات للهيئة الوطنية للانتخابات مصحوبة بالصور والفيديوهات



- وفقاً لما رصدته فريق المتابعين على مدار اليومين ، فإن عملية الاقتراع جاءت متوافقة إلى حد بعيد مع معايير الانتخابات الحرة والنزيهة ، حيث لم يتم رصد وقائع من شأنها التأثير السلبي الجوهري على سير عملية التصويت ، ولم يتم رصد وقائع تزوير منهجية ، فضلاً عن الحياد الواضح لأجهزة الدولة خلال عملية الاقتراع ، وحيادية الغالبية العظمى من السادة القضاة رؤساء لجان الاقتراع ، وكذلك حيادية الغالبية العظمى من الموظفين معاونين
- علي مستوي الاقبال فقد كان الاقبال في الساعات الأولى للاقتراع في اليوم الأول والساعات الأخيرة في اليوم الثاني هي الأكثر اقبالاً والتي شهدت أيضاً رصد حالات متعددة لدفع رشاوى انتخابية قبل ساعات من غلق باب التصويت
- اتسمت عملية الاقتراع بالسلاسة والسرعة خاصة وان الأحزاب المشاركة في الاقتراع قد وضعت بالقرب من اللجان

أجهزة كمبيوتر لإرشاد الناخبين، وبينما كانت المشاركة الكثيفة من السيدات وكبار السن هي الغلب في كافة المحافظات كان هناك غياب ملحوظ للشباب

- قام مرصد الانتخابات البرلمانية التابع للتحالف المصري للحقوق والتنمية بمتابعة عملية التأمين ، التي شهدت تطورا ملحوظا، ولاحظ متابعينا حرص قوات الامن علي حفظ سلامة امن المواطنين ، وسير العملية الانتخابية وعدم التدخل في سير الاقتراع ، وهو ما ظهر في تدخل قوات الامن لفض جميع المناوشات والمشادات التي حدثت امام اللجان ، وعدم السماح لهذه المشادات بالتأثير علي سير العملية ، كما ابدت قوات التأمين تعاون مع متابعي التحالف ، فضلا عن مشادات محدودة بين بعض المجندين وبعض الناخبين أو مندوبي المرشحين نتيجة قيامهم بأعمال من شأنها التأثير علي عملية التصويت وتلاحظ قيام السادة الضباط بضبط الموقف سريعا وحل كافة المشكلات قبل تطورها
- تابع مرصد الانتخابات البرلمانية التابع للتحالف، أداء الهيئة الوطنية للانتخابات الذي كان جيدا خلال فترة الاقتراع، وأن الوضع العام جيد ومُرضى الي حد بعيد في ظل الاجواء التي تجري فيها العملية الانتخابية، وتظل المشكلات التي تواجه اللجنة هي مشكلات لوجستية تتعلق بنقل القضاة ، وهو ما ادي الي تأخير بعض القضاة في الوصول الي مقار لجان الاقتراع ومدد ترواحت ما بين نص ساعة الي الساعة ، وتأخر عودة الناخبين والموظفين لمقار الاقتراع بعد انتهاء فترة الراحة في منتصف النهار
- كان تعامل القضاة والموظفين مع العملية الانتخابية جيد جدا ، باستثناءات محدودة تمثلت في قيام بعض الموظفين بعدد قليل جدا من اللجان بتوجيه بعض الناخبين ، أو الامتناع عن مساعدة بعض من يحتاجون المساعدة

- قد أغلقت الغالبية العظمى من اللجان أبوابها في تمام التاسعة مساءً ، بينما امتدت عملية التصويت في عدد محدود من اللجان لمدد تتراوح بين 15 دقيقة و 30 دقيقة ، وشهدت الساعات الأخيرة قيام المرشحين في أغلب المحافظات بتسيير سيارات في الشوارع تحث الناس على الاتجاه لمقار الاقتراع للتصويت قبل غلق الصناديق كما قامت بعض السيارات بالقول انه من لم يذهب الي التصويت سيدفع غرامة قدرها خمسمائة جنبا عند أي تعامل مالي مع السجل المدني او أي تعامل حكومي .
- ، على مستوى الاقبال فقد شهدت الساعات الأخيرة من عملية الاقتراع زيادة ملحوظة في الإقبال خاصة بمحافظة الجيزة وبالمقابل شهدت زيادة ملحوظة أيضا في المخالفات التي يرتكبها المرشحون ، خاصة تلك المتعلقة بالدعاية المخالفة وشراء الأصوات والاشتباكات بين أنصار المرشحين خاصة اثناء تقديم الرشاوى الانتخابية والتي تنوعت ما بين توزيع لحوم مبالغ نقدية – بونات بقالة (وذلك لتوجيه الناخبين بالتصويت لصالح مرشح بعينه – يذكر أن التحالف قدم للهيئة الوطنية للانتخابات بهذه المخالفات مدعومة بالصور وبعضها موثق بالفيديو للتحقق مما جاء فيها ، وفتح تحقيق من قبل الهيئة في هذه الوقائع .
- من أبرز السلبيات التي شهدتها العملية الانتخابية هي استمرار عمليات الدعاية وتوجيه الناخبين امام اللجان حيث رصد متابعو التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية استمرار الدعاية الانتخابية أمام بعض اللجان بالمخالفة لقرارات الهيئة الوطنية للانتخابات .

ثانياً :متابعة الجولة الاولى من المرحلة الثانية لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ ، يومي 7 ، 8 نوفمبر . 2020

: جاءت اهم ملاحظات فريق المتابعة بالتحالف على النحو التالي

- تم رصد حالة انضباط شديد في فتح مقار الاقتراع في موعدها المحدد قانونا ودون وجود تأخيرات في مواعيد فتح اللجان بذات الصورة التي شهدها اليوم الأول حيث لم يرصد متابعي التحالف تأخيرات سوي بلجنة مدرسة سيدي عبد المنعم الابتدائية بالبر الشرقي بدائرة شبين الكوم بالمنوفية حيث تأخر فتح اللجنة لمدة نصف الساعة واللجنة (138) بمدرسة علي بن أبي طالب الثانوية بنين .دائرة حلوان واللجنة رقم (53) بمدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية بالأمرية واللجان (62) . بالمعهد الكويتي الأزهرى بكفر الشيخ بينما خلت العديد (63) من المحافظات من أي أحاديث عن تأخر اللجان مثل الشرقية والدقهلية وبورسعيد والغربية .
- استمر حرص القيادات التنفيذية والسياسية علي المشاركة



والإدلاء بأصواتهم في العملية الانتخابية كتوجه عمدي ومقصود لتشجيع الناخبين علي التوجه لصناديق الاقتراع والاطمئنان لسلامة الإجراءات وتأمين مقار التصويت فكان أبرز من أدلي بصوته اليوم الدكتور عاصم الجزار وزير الإسكان والدكتور محمد سعفان وزير القوي العاملة والدكتور السيد القصير وزير الزراعة والدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب والذي

كان من اللافت إدلائه بصوته أمام لجنة الجامعة العمالية بدائرة مدينة نصر رغم فوزه وعضويته للبرلمان القادم عن محافظة أسوان .

- مع بدء عمليات التصويت في اليوم الثاني رصدت الغرفة المركزية للتحالف المصري خبر وفاة النائب السابق والمرشح الحالي عن دائرة الجمالية محمد حيدر بغدادي رقم 2 (وهي حالة خاصة بسبب وقوعها خلال عمليات التصويت بما قد يستتبعه الأمر من إعادة عملية الانتخاب بالدائرة أو تصعيد المرشح التالي له في الأصوات لجولة الإعادة حال تحقيقه مركزا يؤهله لذلك وهي حالة قانونية نظمها قانون مجلس النواب رقم 46 لسنة 2014 تتماثل مع الحالات التي وقعت خلال انتخابات مجلس الشيوخ 2020 مع وفاة المرشح شعبان عبد العليم بمحافظة بني سويف والمرشح عصام بركات بمحافظة أسيوط .
- رصد متابعو التحالف المصري التزاما شديدا من القضاة ولجان التنظيم بضوابط التباعد والسلامة الصحية والتأكيد علي ارتداء الكمامات وأكياس المطهرات والتي توافرت بكميات جيدة ومجانبة أمام اللجان الانتخابية في سلوك آتي متناسبا ومتسقا مع تعليمات وزارة الصحة والضوابط التي أعلنت عنها الدكتورة هالة زايد وزيرة الصحة وهو ما جرت مشاهدته باللجان رقم 47.48 (بمدرسة السويدي المشتركة بدائرة ديرب نجم واللجنة رقم 145) (بمدرسة الصوفية الإعدادية بدائرة كفر صقر واللجنة رقم 182) (بمدرسة الزقازيق الثانوية بنات بدائرة أول الزقازيق بمحافظة الشرقية واللجان 131.132.133) (بمدرسة بلطيم الإعدادية واللجنة 120) (بمدرسة الشهيد جلال شمه بقرية الحرية دائرة قلين بمحافظة كفر الشيخ واللجان 53.54.55) (بمدرسة النهضة بالتبين واللجنة 48) (بمدرسة أم الأبطال بدائرة حلوان بمحافظة القاهرة .
- بعكس الشكاوي والبلاغات التي رصدها متابعوا التحالف المصري أو التي تقدم بها المرشحون ووكلائهم للهيئة الوطنية للانتخابات حول وجود تساهل أو تباطؤ في اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة تجاه المخالفات الانتخابية والدعائية في نطاق حرم اللجان الانتخابية والتي أدت لبعض المناوشات بين أنصار المرشحين أظهر القضاة ورجال الشرطة صرامة بالغة في التصدي والتعامل مع المخالفات التي وقعت كما حرص أفراد التأمين علي إبعاد أنصار المرشحين عن مقار التصويت وتوفير حرم أمن لحركة الناخبين .
- استمرت ظاهرة الإقبال والتوافد الشعبي الكثيف علي لجان الاقتراع كتعبير عن حالة ايجابية للمشاركة الانتخابية خصوصا من قطاعات الشباب والنساء وكبار السن كتأثير مباشر لمؤشرات المرحلة الأولى التي أظهرت فوز عدد 72 (سيدة و 37) شاب في أرقام قابلة للزيادة ومؤثرة في موقف تلك القطاعات من العملية الانتخابية وهو ما رصده مراقبو التحالف في العديد من اللجان الفرعية من بينها اللجان 120.121.122 (بمدرسة 15 مايو للتعليم الأساسي واللجنة 131) (بمدرسة الصلب الإعدادية بنات بحلوان واللجان 19.20) (بمدرسة أسماء بطرة اللجنة 118) (بالمعهد الأزهرى لفتايات مصر الجديدة بمحافظة القاهرة واللجنة 65) (بمدرسة الشهيد حامد عياد بالزعفران بدائرة الحامول واللجنة رقم 200) (بمدرسة الزهراء بقسم ثان كفر الشيخ واللجان 176.177) (بمدرسة النصر الابتدائية بنات بدائرة بسيون محافظة الغربية واللجان 131.132) (الأخمين بدائرة القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية واللجنة 53) (بمدرسة الشهيد عبدالرحمن سمرة بشطانوف محافظة المنوفية .
- رغم تقلص ظاهرة الدعاية أمام اللجان وتحول عمليات شراء الأصوات وتقديم السلع وكروت الحصول علي التمويل لظواهر سرية بعد ظهورها علنا أمام العديد من اللجان بالأمس بعد الصرامة الأمنية في ملاحقة مرتكبوها ومنعهم من ممارستها فقد

رصد مراقبوا التحالف تواجد تلك الممارسات الدعائية واستمرار عدد من أنصار المرشحين في ممارستها أمام العديد من اللجان ومنها اللجنة (8) مدرسة سيدى غازى للتعليم الأساسي ولجنة مدرسة الحلاني الابتدائية بمركز الحامول واللجان (168) مدرسة العياش الغربي الابتدائية بدائرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ واللجنة (132) (بمدرسة كفر محمد 167 حسين الجديدة بدائرة الزقازيق واللجنة) (273) (بمدرسة اللغات الرسمية بفاقوس واللجنة) (116) (بمقر هندسة الري بدائرة الإبراهيمية واللجنة) (78) (بمدرسة محمد احمد لبيب بدائرة ديرب نجم محافظة الشرقية واللجان) (97.96) (بمدرسة كفر الزيات الابتدائية واللجنة) (8) (مدرسة الشهيد عارف بدائرة كفر الزيات واللجان) (110.111) (بمعهد بسيون الإعدادي الثانوي بنين بدائرة بسيون محافظة الغربية واللجان) (129.139) (بمدرسة الصلب الثانوية بنات دائرة التبين محافظة القاهرة).

- رصد مراقبوا التحالف حالة مستحدثة لوجود اختلاف بين بيانات أحد الناخبين باللجنة رقم (97) (بمدرسة الأميرية الثانوية بنين المسجلة علي موقع الهيئة الوطنية برقم في الكشوف الانتخابية) (2897) (وتلك الموجودة بسجلات اللجنة الفرعية برقم مغاير وهو ما جري توثيقه كحالة تجري مراجعتها مع الهيئة
- مع قرب انتهاء عملية التصويت وبدء فرز الأصوات تكثفت عمليات حشد الناخبين وسط زيادات متوسطة أمام مقار لجان الاقتراع رغبة من المتنافسين في حسم المقعد من الجولة الأولى أو ضمان الوصول لجولة الإعادة وهو سلوك انتخابي معتاد من المرشحين باقتراب نهايات التصويت إضافة لحرص الموظفين علي الذهاب للإدلاء بأصواتهم مع نهاية فترات العمل الوظيفي أو الحرفي بما قد يستتبعه من عمليات نقل جماعي وهو ما رصده مراقبوا التحالف حيث بلجنة (17) (بمدرسة هدى شعراوي بدائرة قسم السلام أول ولجنة) (66) (بمدرسة قصر الدوبارة بدائرة قسم قصر النيل واللجان) (10.9) (بمدرسة الجمعية الخيرية بالسيدة زينب واللجنة) (76) (بمدرسة الشهيد محمد جمال واللجنة) (68) (بمدرسة أحمد لطفي السيد بالمنيل واللجان) (24.25.26) (بمدرسة النقراشي واللجان) (53.54.55) (مدرسة النهضة دائرة حلوان واللجنة) (18) (بمدرسة سراي القبة الإعدادية بنات واللجان) (20.22) (بمدرسة الجليل التدريبية لغات دائرة الزيتون والأميرية بمحافظة القاهرة واللجنة) (8) (مدرسة الشهيد عارف بدائرة كفر الزيات واللجان) (110.111) (بمعهد بسيون الإعدادي الثانوي بنين بدائرة بسيون محافظة الغربية واللجان) (167.168) (مدرسة العياش الغربي الابتدائية بدائرة البرلس بمحافظة كفر الشيخ واللجنة) (104) (بمدرسة قرنفيل الابتدائية المشتركة بدائرة قليوب ولجان مدرسة أسماء بنت ابي بكر منطقة قليوب البلد واللجنة) (36) (مدرسة الشهيد طارق بكوم الاثفين محافظة القليوبية واللجنة) (56) (بمدرسة محمد عبده عزت قرية الشوبك بدائرة الزقازيق واللجنة) (143) (بمدرسة السلاموني الابتدائية الجديدة بدائرة ههيا واللجنة) (161) (بمدرسة المحمودية للتعليم الأساسي محافظة الشرقية
- مع اقتراب ساعات الإغلاق وانتهاء التصويت رصد متابعي التحالف وجود استعدادات فنية وأمنية لتيسير عمليات فرز الأصوات وتأمين المقار والمستندات الانتخابية وإمدادها بمتطلبات الإضاءة والمولدات الاحتياطية بالصورة التي تضمن عدم التأثير علي نزاهة وشفافية الإجراءات وهو ما أكد عليه كافة متابعي التحالف كسلوك ممنهج للأجهزة الأمنية وجهات الإشراف وإدارة العملية الانتخابية

ثالثاً: متابعة جولة الاعادة للمرحلة الأولى لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠

يمكن رصد أهم وأبرز ملامح ما رصده متابعو التحالف علي النحو التالي :

- رصد متابعوا التحالف كثافات تصويتية متوسطة الي مرتفعة في سلوك يتسق مع طبيعة جولات الإعادة ورغبة المترشحين في حسمها خلال الأمتار الأخيرة للحيلولة دون قدرة منافسيهم علي تدارك الأمر وهو سلوك انتخابي ينم عن خبرات ومهارات في إدارة العمليات الانتخابية يمتلكها ويجيد إدارتها العديد من المرشحين والعائلات وتلعب دورا حاسما . في التحكم في النتائج النهائية للعملية الانتخابية
- أظهرت جولة الإعادة التباين الواضح في سلوكيات الناخبين وتفاعلهم مع العملية الانتخابية بناء علي تنوع البيئات الجغرافية والعشائرية للمحافظات والدوائر ففي الوقت الذي رصد فيه متابعوا التحالف إقبالا يتراوح بين محدود إلي متوسط في الدوائر الحضرية وعواصم المحافظات لدرجة خروج بعض المرشحين في بث مباشر علي صفحات



التواصل الاجتماعي لمناشدة الناخبين التوجه للجان الاقتراع (مثال المرشح المستقل هيثم الحريري بدائرة محرم بك محافظة الإسكندرية (كان الإقبال في الدوائر الريفية والصعيد يرتفع من متوسط إلي كثيف لدرجة أن مجمعات المدارس بقري كوم زمران) موطن المرشح المستقل اللواء أشرف المقرحي (والوفائية) موطن المرشح محمد عمارة (بدائرة الدلنجات محافظة البحيرة وقرية الدير) موطن المرشح باهي أمين (ومركز الزينية بمحافظة الأقصر قد شهدت إقبالا وازدحاما غير مسبوق . يصل الي (80%) من المقيدين بالجداول

- تفاوت أسباب خروج الناخبين وحرصهم علي الذهاب للجان الاقتراع بحسب طبيعة الدوائر الانتخابية والعلاقة المباشرة مع المترشحين ففي الوقت الذي كانت فيه العشائرية والعلاقات القبلية والجغرافية معززا للمشاركة في الدوائر الريفية بما عزز نسب المشاركة فيما فقد كانت أسباب المشاركة في الدوائر الحضرية والمدن ترتبط بما يقدمه المترشحون من هدايا وسلع وأموال مثلت في مجملها مخالفات للقواعد والضوابط الانتخابية وان لم يمنع ذلك من بروز تأثيرها حيث رصد متابعوا التحالف ازدحام وكثافة المصوتين أمام اللجان (34.35) (بمدرسة عبد المنعم بدوي الابتدائية بدائرة البدرشين محافظة الجيزة واللجان) (218.219) (بنادي القوصية الرياضي محافظة أسيوط واللجنة) (46) (بمدرسة الشهيد سعيد عبد العزيز

الابتدائية بدائرة ادفو محافظة أسوان ومجمع مدارس كوم زمران والجمعية الزراعية بقرية سكران بدائرة الدلنجات محافظة البحيرة .

- أكدت العملية الانتخابية لجولة الإعادة في المرحلة الأولى المشاهدات والاستنتاجات التي سبق وتم رصدها في جولات التصويت السابقة من حيث غياب الطبقة الوسطى والقطاعات الوظيفية والتعليمية التي كانت اللاعب الرئيسي في العمليات الانتخابية وتحديد طبيعة وتشكيل المجالس النيابية مقابل ظهور واضح للمهمشين والطبقات الفقيرة في مسلك يرتبط بالمنح والمساعدات التي يتحصلون عليها جراء مشاركتهم من قبل المتنافسين وهي قضية تحتاج لحوار ومعالجة وفق أنماط من المدخلات السياسية والتنفيذية .
- أظهر العملية الانتخابية في جولة الإعادة حالة من التوتر الناتج عن سخونة المنافسة والصراع علي المقعد بين المترشحين حيث رصد متابعوا التحالف المصري للتنمية وحقوق الإنسان صدامات واختلافات ومشادات بين العديد من المترشحين وأنصارهم أبرزها بين الدكتور عبد الغفار الضيفي (التجمع (وبين البدري الملاوي (مستقبل وطن (بمدرسة نجع السائح التجارية بدائرة ادفو محافظة أسوان وأيضا بين مرشح حزب مستقبل وطن ومرشح حزب الإصلاح والتنمية بدائرة ملوي محافظة المنيا فيما أعلنت غرفة متابعة العملية الانتخابية بوزارة التنمية المحلية عن تعرض المرشح أحمد مصطفى عبد الواحد (حماة وطن (لاطلاق نار يستهدف تصفيته أمام منزله بمنطقة (كوم أوشين (بدائرة طامية وسنورس بمحافظة بني سويف .
- ظهرت المخالفات الانتخابية من توزيع سلع و مواد غذائية واستغلال الجمعيات الخيرية لحشد المستفيدين من خدماتها بصورة كبيرة أمام لجان الاقتراع وسط اعتراض وشكاوي متبادلة بين المترشحين حول المسئول والمستفيد منها وهو ما كان سببا في إعلان المرشحين (اللواء أحمد عبد الجواد (مستقل (حمادة العواض (مستقل (شاهين الكيلاني (مستقل (عن انسحابهم من جولة الإعادة بدائرة ديروط والقوصية محافظة أسيوط مبررين ذلك (بالممارسات والتجاوزات التي أفرزت الاستياء والغبن (وهي مخالفة تستوجب علي الهيئة الوطنية للانتخابات بحث سبل ردعها ومجابهتها في العمليات الانتخابية . مستقبلا .
- استمر إقبال النساء علي صناديق الاقتراع كأحد أبرز ايجابيات المشهد الانتخابي خصوصا في ظل وجود مترشحات يخضن (جولة الإعادة علي المقاعد الفردية حيث رصد متابعوا التحالف كثافات تصويتية واسعة من النساء والفتيات في اللجان (بمدرسة ناصر الابتدائية بقرية أبو مناع بحري محافظة قنا واللجان (32.31.30 (بمعهد هليه 178 الابتدائي الأزهرى بدائرة الفشن محافظة بني سويف واللجان (18.17.16 (بمدرسة الشهيد عاطف الاسلامبولي بدائرة البدرشين محافظة الجيزة .

متابعة جولة الإعادة للمرحلة الثانية لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ :

شهدت جولة الإعادة للمرحلة الثانية من انتخابات مجلس النواب 2020 والتي اجريت في (13 محافظة تضم)52 دائرة انتخابية يتنافس بها (200 (مترشح علي (100 (مقعد ارتفاع ملحوظ في نسب الإقبال الشعبي علي صناديق الاقتراع وسط

مناشدات وفيديوهات للث مباشر قام بها المرشحون لرفع نسب المشاركة وضمان الوصول للفوز في الجولة الختامية للعملية الانتخابية لمجلس النواب 2020 .

- وقد رصد مراقبوا التحالف المصري لحقوق الإنسان ارتفاع نسب الإقبال والتصويت في عدد كبير من الدوائر بمحافظات ((الشرقية وكفر الشيخ والغربية والمنوفية) اعتمادا علي الدعم العشائري والجغرافي من بعض القطاعات والوحدات القروية لصالح مرشحهم وهو ما ظهر بصورة أكبر في دوائر قويسنا ومركز المحلة ودار السلام وحلوان وأجا والحسينية .
- كما استمر اقبال المرأة علي صناديق الاقتراع بصورة تتجاوز كافة فئات المشاركة وهو ما رصدته مشاهدات المتابعين بلجان دائرة مدينة نصر مجمع اللجان بالجامعة العمالية وشمال سيناء وحلوان وكفر الشيخ في مسلك يؤكد علي اعتماد المتنافسين علي القوة التصويتي للنساء للوصول للمقعد .
- ورغم هذا المناخ التحفيزي والاقبال (المقبول (علي صناديق الاقتراع في جانب كبير من دوائر جولة الاعادة الا أن (عدد) من المرشحين استعادوا من تراث التجاوزات الانتخابية بعض صور المخالفات والسلوكيات التي كانت تستدعي ردعا وتدخلا حاسما لمواجهة من قبل جهات الادارة الانتخابية يمكن لنا أن نرصد بعض النماذج منها علي النحو التالي:
- رصد متابعوا التحالف محاولات للاحتكاك والتعدي علي المرشح محمد عبد الغني من قبل بعض المسجلين أثناء تصديه وتوثيقه للممارسات شراء الأصوات التي يقومون بها في شارع طومان باي بدائرة الزيتون وأمام مدرسة دار السعادة حيث تقدم المرشح بالبلاغ رقم (22542564).
- رصد متابعوا التحالف وجود نقاط ثابتة لشراء الأصوات لصالح المترشحين المتنافسين بدائرة حدائق القبة بمجمعات . مدارس شارع بور سعيد وشارع مصر والسودان ومنطقة عزبة أبو حشيش
- أصدر المرشح محمد عبد الغني بيانا صحفيا يحتج فيه علي سلوك قسم شرطة الزيتون الذي رفض استلام وتنفيذ تأشيرة النيابة العامة باستيفاء البلاغ المقدم من المرشح بشأن الجرائم الانتخابية وشراء الأصوات المدعومة بصور ومشاهد الفيديو .
- رصد متابعوا التحالف وجود نقاط ثابتة وشوادر لتوزيع كروت تصريف مقابلها أموال وسلع في أنحاء متفرقة من دائرة الزيتون أبرزها أمام اللجان (١،٢،٣) بمدرسة المستقبل التجريبية واللجان (٢٢، ٢١، ٢٠) بمدرسة الجليل التجريبية واللجان (٣٩ ، ٤٠ ، ٤١) بمدرسة الجزائر الإعدادية المشتركة ، واللجان (٦٣ ، ٦٤) بمدرسة الاميرية الثانوية بنين.
- عادت ظاهرة النقل الجماعي وتوجيه الناخبين لتظهر بقوة في المشهد الانتخابي لجولة الاعادة حيث رصد متابعوا التحالف العديد من تلك الحالات منها السيارة (ع /ر /ب. 8621 (والسيارة) ع /ر /ب. 6913 (لصالح المرشح محمد خليفة /والسيارة) ع /و /ص. 9361 (لصالح مرشح حزب مستقبل وطن /حامد الزعبلوي بدائرة بندر المحلة والسيارة) ع /ق /ب. 6381 (بدائرة زفتي لصالح المرشح المستقل محمد ربيع غزالة والسيارة) ر /ط /أ. 7466 (والسيارة) ر /ه /ب. 8797 (والسيارة) ف /ق /ع. 796 (لصالح مرشح مستقبل وطن السيد إبراهيم رحمو والسيارة) ر /ن /ق. 1283 (لصالح) المرشح المستقل رائف تمرار بدائرة الحسينية

ملاحظات ختامية

على ضوء ما رصده متابعو التحالف

- العملية الانتخابية في مجملها وفي كافة مراحلها الأربعة اتسمت بالحياد الواضح من قبل المؤسسات بالدولة حيث لم يرصد متابعو التحالف ثمة تدخلات للتأثير على ارادة الناخبين
- قامت الهيئة الوطنية للانتخابات بدورها في الاشراف ومتابعة سير العملية الانتخابية في كافة مراحلها ورصد تابعوا التحالف التزام الهيئة باحكام المحاكم الادارية التي اصدرتها المحاكم اثناء فترة الطعون واستجابة الهيئة الوطنية السريعة والفورية لتنفيذ احكام المحاكم
- التزمت القوات المكلفة بانفاذ القانون بالخضوع لسلطان الهيئة الوطنية للانتخابات وتواجدها فقط خارج اللجان وتنفيذ ما تصدره الهيئة واعضاءها من توجيهت لقوات الامن لحفظ النظام داخل المحيط الانتخابي
- لم يرصد متابعو التحالف ثمة توجيه من قبل وسائل الاعلام المملوكة للدولة للتأثير على اتجاهات التصويت للناخبين كما رصد متابعو التحالف قيام وسائل الاعلام الخاصة والعامه بتخصيص مساحات تغطية واسعه لتغطية الحدث الانتخابي واستضافة عدد من المتابعين وممثلي الجمعيات الاهلية والباحثين والحقوقيين لشرح وتبسيط النظام الانتخابي للجمهور وفي هذا الصدد يوصى فريق عمل التحالف بضرورة اصدار تشريع لتجريم دفع اموال أو توزيع مواد عينية للناخبين اثناء التصويت كما يطالب التحالف بضرورة قيام الهيئة الوطنية للانتخابات بتنفيذ نصوص القانون على بعض المرشحين حال مخالفتهم لقواعد الصمت الانتخابي